مذكرة مادة التخريج

للصف الثاني العالي

الفصل الدراسي الأول

بدار الحديث الخيرية ـ عام ١٤٤٢ هـ

إعداد مدرس المادة:

عدنان بن صفاخان البخاري

بسم الله الرحمن الرحيم

*** مقدِّمة:**

الحمد لله وحده، والصَّلاة والسَّلام على من لا نبيَّ بعده وعلى آله وصحبه أجمعين.. أمَّا بعد

فإنَّ أولى العُلوم بعد معرفة كتاب الله سُنَّة الرسول ﷺ؛ إذ هي مبيِّنةٌ للكتاب العزيز، الذي ﴿لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد﴾، ولذلك أدلَّةٌ ظاهرةٌ، وبراهين متظاهرةٌ، قال تعالى: ﴿وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم﴾، وقال: ﴿وما أنزلنا عليك الكتاب إلا لتبين لهم الذي اختلفوا فيه وهدى ورحمة لقوم يؤمنون﴾.

هذا مع اتفاق أهل الحَلِّ والعقد على أنَّ من شرط المجتهد، من القاضي والمفتي، أن يكون عالمًا بأحاديث الأحكام؛ ليعرف بها الحلال من الحرام، والخاص من العام، والمطلق من المقيد، والناسخ من المنسوخ، وشبه ذلك.

وقد ندب الشارع عليه أفضل الصلاة والسلام إلى نقلها، وحثهم على حفظها، وتبليغها من لم يشهدها، فقال في خطبته حجة الوداع: «هل بلغت؟ قالوا: نعم. قال: فليبلغ الشاهد منكم الغائب، فرب مبلغ أوعى من سامع» متفق عليه. وقال ﷺ: «تسمعون ويسمع منكم، ويسمع ممن يسمع منكم» رواه أبو حاتم بن حبان في «صحيحه»، والحاكم في «المستدرك»، وقال: «صحيح على شرط الشيخين».

فامتثلت الصحابة حينئذٍ، الذين هم خير قرون هذه الأمة، بشهادته عليه أفضل الصلاة والسلام، فحفظوا عنه أحواله وأقواله وأفعاله، امتثالا لأمره، وابتغاء ثوابه وأجره. ثم فعل ذلك بعدهم التابعون وتابعوهم، قبيلا بعد قبيل، وجيلا بعد جيل، تلقوا ذلك عنهم، واستفادوه منهم، رضي الله عنا وعنهم.

لكن دخل في ذلك قوم ليسوا من أهل هذا الشأن، ولا جري لهم في هذا الميدان، فأخطئوا فيما نقلوا وحرفوا، وربما وضعوا، فدخلت الآفة من هذا الوجه، واختلط الصحيح بالسقيم، والمجروح بالسليم، فحينئذ أقام الله سبحانه، وله الحمد والمنة، طائفة كبيرة من هذه الأمة، هم نجوم للدين وعَلَمٌ للمسترشدين، فدوَّنُوا التصانيف المبتكرة، المبسوطة والمختصرة، ونظروا في رجالها، جرحا وتعديلا، وانقطاعا ووصلا، بالنظر التام، وبذلوا وسعهم في ذلك، وقاموا به أحسن قيام، أعظم الله أجرهم، ولا خيب سعينا وسعيهم،

وهم مستمرون على ذلك مدى الدهور والأعوام، من زمنه عليه أفضل الصلاة والسلام إلى انقضاء الدنيا والذهاب[1].

*** معنى السَّنَد والإسنادِ:**

ـ السَّنَدُ لغةً: فهو: «الإخبار عن طريق المتن»[2]، أو: «سلسلة الرجال الموصلة للمتن»[3].

ـ أصلُ اشتقاقِه: إمَّا من السَّند، وهو ما ارتفع وعلا من سفح الجبل؛ لأنَّ المُسنِدَ يرفعهُ إلى قائله.

أو من قولهم: فلانٌ سَنَدٌ، أي مُعتَمَدٌ، فسُمِّيَ الإخبارُ عن طريق المتن سندًا لاعتماد الحُفَّاظ في صِحَّةِ الحديث وضَعفِه عليه.

ـ وأمَّا الإسنادُ فهو: «رفع الحديث إلى قائله».

ـ وهما متقاربان في معنى اعتماد الحفاظ في صِحَّة الحديث وضعفِه عليهما، قال ابن جماعة: «المُحَدِّثونَ يستعملون السَّند والإسناد لشيءٍ واحدٍ»[4].

*** ما معنى: اتِّصالُ الإسناد؟**

أن يكون كل راوٍ قد ثبت سماعه في ذلك الحديث بعينه ممَّن روى عنه دون سقوط واسطة بينهما.

*** أهميَّةُ الإسنادِ واتِّصاله:**

رَوَى الإمامُ مُسلمٌ بِسَنَدِه عن محمد بن سيرين وعبدالله المبارك أنَّ كلَّ واحدٍ منهما قال: «الإسنادُ من الدِّينِ، ولولا الإسنادُ لقال مَن شاءَ ما شاء».

وعن محمد بن سيرين أيضًا قال: «إنَّ هذا العلم دِينٌ، فانظروا عمَّن تأخذون دينكم».

وعن عبدالله بن المباركِ أنَّه قال: «بيننا وبين القومِ القوائِمُ»[1]. أي: الأسانيدُ، وعن ابنِ المُباركِ أيضًا قال: «مَثَلُ الذي يطلبُ أمر دِينهِ بلا إسنادٍ كمَثَلِ الذي يرتقي السَّطحَ بلا سُلَّمٍ»[2].

---

(١) اقتباس من مقدِّمة الإمام ابن الملقِّن لكتابه «البدر المنير» (١/ ٢٥٥-٢٥٨).

(٢) تدريب الراوي للسيوطي (١/ ٢٧).

(٣) تيسير مصطلح الحديث للطحَّان (ص١٨).

(٤) المنهل الرَّوِي لابن جماعة (٢٩-٣٠)، تدريب الراوي للسيوطي (١/ ٢٨).

وعن سفيانَ الثَّوريِّ قال: «الإسنادُ سلاحُ المؤمنِ، إذا لم يكن معه سلاحٌ فبأيِّ شيءٍ يقاتلُ»[٣].

وعن شعبةَ بن الحجَّاج قال: «كُلُّ حديثٍ ليس فيه (حدَّثنا) و (أخبرنا) فهو مثلُ الرجلِ بالفلاةِ معهُ البعيرُ ليس له خِطامٌ»[٤]. وعن شعبةُ أيضًا قال: «كُلُّ حديثٍ ليس فيه حدَّثنا وأخبرنا فهو خَلٌّ وبَقلٌ»[٥].

*** فضيلةُ الإسنادِ وكونُه مِن خصائصِ هذه الأمَّة:**

قال الإمام مالك رحمه الله في قول الله تعالى: ﴿وإنَّه لذكرٌ لك ولقومك﴾ [الزخرف:٤٤] قال: «قول الرجل: حدثني أبي عن جدي»[٦].

وعن مطر الورَّاق أنَّه قال في قوله تعالى: ﴿أو أثارة من علم﴾ [الأحقاف:٤] قال: «إسنادُ الحديث »[٧].

قال أبو حاتم الرازي: «لم يكن في أمَّةٍ من الأُمم منذ خلق الله آدم أُمناءُ يحفظون آثار الرُّسل إلَّا في هذه الأمَّة». فقال له رجلٌ: يا أبا حاتم! ربَّما رَوَوا حديثاً لا أصلَ له ولا يصحُّ! فقال: «علماؤُهم يعرفون الصَّحيحَ من السَّقيم، فروايتهم ذلك للمعرفة ليتبيَّن لمن بعدهم أنَّهم ميَّزوا الآثار وحفظوها»[٨].

وقال الحافظ أبو بكر محمَّد بن أحمد: «بَلَغَني أنَّ الله خصَّ هذه الأُمَّة بثلاثة أشياء، لم يُعطَها مَن قبلها: الإسنادُ، والأنسابُ، والإعرابُ»[٩].

وقال محمد بن حاتم بن المظفَّر: «إنَّ الله أكرمَ هذه الأُمَّة وشرَّفها وفضَّلها بالإسناد، وليس لأحدٍ من الأمم كلِّها، قديمِهم وحديثِهم إسنادٌ، وإنَّما هي صُحفٌ في أيديهم وقد خَلَطُوا بكتبهم أخبارهم، وليس عندهم تمييزٌ بين ما نزل من التَّوراة والإنجيل ممَّا جاءهم به أنبياؤُهم، وتمييزٌ بين ما ألحقوه بكتبهم من الأخبار التي أخذوا عن غير الثقات. وهذه الأُمَّة إنَّما تنصُّ الحديث من الثِّقَة المعروف في زمانه المشهور بالصدق والأمانة

---

(١) «مقدمة مسلم» (/)، «المدخل إلى علم السنن» للبيهقي (١/ ٢٥٨).

(٢) «الكفاية» للخطيب (ص٢٩٣).

(٣) «المدخل إلى كتاب الإكليل» للحاكم (ص٢٩)، «شرف أصحاب الحديث» للخطيب (ص٤٢).

(٤) «مقدمة مسلم» (/)، مقدمة المجروحين لابن حبان (١/ ٢٥-٢٦)، شرف أصحاب الحديث للخطيب (ص٤٠).

(٥) «المدخل إلى علم السنن» للبيهقي (١/ ٢٥٨)، «الكفاية» للخطيب (ص٢٨٣).

(٦) «شرف أصحاب الحديث» للخطيب (ص ٤٠).

(٧) «شرف أصحاب الحديث» للخطيب (ص ٣٩).

(٨) «شرف أصحاب الحديث» للخطيب (ص ٤٢).

(٩) «شرف أصحاب الحديث» للخطيب (ص ٤٠)، ونسبها السيوطي في «التدريب» (٢/ ٦٠٥) إلى أبي عليٍّ الجيَّاني.

عن مثله حتى تتناهى أخبارهم، ثم يبحثون أشد البحث حتى يعرفوا الأحفظ فالأحفظ، والأضبط فالأضبط، والأطول مجالسة لمن فوقه ممن كان أقل مجالسة. ثم يكتبون الحديث من عشرين وجهًا وأكثر حتى يهذِّبوه من الغلط والزلل، ويضبطوا حروفه ويعدُّوه عَدًّا..»[1].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «علمُ الإسناد والرواية ممَّا خص الله به أمة محمد ﷺ، وجعله سُلَّماً إلى الدراية، فأهل الكتاب لا إسناد لهم يأثرون به المنقولات، وهكذا المبتدعون من هذه الأمة أهل الضلالات، وإنَّما الإسناد لمن أعظم الله عليه المِنَّة (أهل الإسلام والسُّنة)، يفرِّقون به بين الصَّحيح والسَّقيم، والمعوجِّ والقويم»[2].

*** حِرصُ الأئمَّة على الإسناد واشتراطُهم له:**

قال الحاكمُ النيسابوري: «لولا الإسنادُ وطلب هذه الطائفة له، وكثرة مواظبتهم على حفظه لدرس منار الإسلام، ولتمكُّنِ أهل الإلحاد والبدع فيه بوضع الأحاديث، وقلب الأسانيد، فإنَّ الأخبار إذا تعرَّت عن وجود الأسانيد فيها كانت مبتَّرًا»[3].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «لَمَّا كان القرآن متميِّزًا بنفسه؛ لما خَصَّه الله به من الإعجاز الذي باين به كلام الناس كما قال تعالى: ﴿قل لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا﴾، وكان منقولًا بالتواتر، لم يطمع أحدٌ في تغيير شيء من ألفاظه وحروفه؛ ولكن طمع الشيطان أن يدخل التحريف والتبديل في معانيه بالتغيير والتأويل، وطمع أن يدخل في الأحاديث من النقص والازدياد ما يضلُّ به بعض العباد. فأقام الله تعالى الجهابذة النقاد أهل الهدى والسداد، فدحروا حزب الشيطان، وفرَّقوا بين الحق والبهتان وانتدبوا لحفظ السنة ومعاني القرآن من الزيادة في ذلك والنقصان. وقام كلٌّ من علماء الدِّين بما أنعم به عليه وعلى المسلمين مقام أهل الفقه الذين فقهوا معاني القرآن والحديث، بدفع ما وقع في ذلك من الخطأ في القديم والحديث، وكان من ذلك الظَّاهر الجلي: الذي لا يسوغُ عنه العُدول؛ ومنه الخَفيُّ: الذي يسوغ فيه الاجتهاد

---

(١) شرف أصحاب الحديث للخطيب (ص ٤٠).

(٢) «معرفة علوم الحديث» للحاكم النيسابوري (ص٦).

(٣) «مجموع الفتاوى» (١/ ٩).

للعلماء العُدول. وقام علماء النَّقل والنُّقَّاد بعلم الرواية والإسناد، فسافروا في ذلك إلى البلاد، وهجروا فيه لذيذ الرقاد، وفارقوا الأموال والأولاد، وأنفقوا فيه الطَّارف والتلاد، وصبروا فيه على النوائب، وقنعوا من الدنيا بزاد الراكب، ولهم في ذلك من الحكايات المشهورة، والقصص المأثورة، ما هو عند أهله معلومٌ، ولمن طلب معرفته معروفٌ مرسومٌ، بتوسُّد أحدهم التراب وتركهم لذيذ الطَّعام والشراب، وترك معاشرة الأهل والأصحاب، والتصبُّر على مرارة الاغتراب، ومقاساة الأهوال الصِّعاب، أمر حبَّبهُ الله إليهم وحَلَّاه ليحفَظَ بذلك دين الله»[1].

*** إجماعُ العُلماء على اشتراطِ اتصالِ الإسنادِ لقبولِ الحديث:**

عن ابن سيرين: أنَّه كان إذا حدَّثه الرجل بالحديث ينكرِهُ، لم يُقبِلْ عليه ذلك الإقبال، ثم يقولُ له: «إنِّي لا أتَّهِمُك ولا أتَّهِمُ ذاك، ولكن لا أدري مَن بينكم»[2]! وذُكِر عند ابن سيرين حديثٌ لأبي قلابةَ، فقال: «لا يُتَّهمُ أبو قلابةَ، ولكن عمَّن أخذه أبو قلابة؟»[3].

وقال يحيى القطَّان: قال هشام بن عروة: إذا حدَّثك رجلٌ بحديثٍ فقُل: عمَّن هذا؟ أو فمِمَّن سمعته؟ فإنَّ الرجل يحدِّث عن آخَرَ دونه، يعني: دونه في الإتقان والصِّدق[4].

وعن بقيَّة بن الوليد قال: ذاكرتُ حمَّادَ بن زيد أحاديثَ، فقال: «ما أجود أحاديثك، لو كان لها أجنحةٌ». يعني: أسانيد[5].

وقال أبو إسحاق إبراهيم بن عيسى الطَّالقاني: قلتُ لعبدالله بن المبارك: يا أبا عبد الرحمن، الحديثُ الذي جاء: «إنَّ من البِرِّ بعدَ البِرِّ، أن تُصلِّيَ لأبويكَ مع صلاتِكَ، وتصومَ لهما مع صومِكَ»، فقال ابنُ المبارك: يا أبا إسحاق، عمَّن هذا؟ فقلت: هذا من حديثِ شهابِ بن خراشٍ، فقال: ثقةٌ، عمَّن؟ قلتُ:

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١/ ٧-٨).

(٢) «الضعفاء» للعقيلي (١/ ١٠٢).

(٣) «الضعفاء» للعقيلي (١/ ١٠٢).

(٤) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٢/ ٣٤).

(٥) «الضعفاء» للعقيلي (١/ ٤٥٥).

عن الحجاج بن دينارٍ، قال: ثقةٌ، عمَّن؟ قلتُ: قال رسولُ الله ﷺ، فقال: يا أبا إسحاق! إنَّ بين الحجاجِ بن دينارٍ، وبين النبيِّ ﷺ مفاوز تنقطعُ فيها أعناقُ المُطِيِّ[1].

وقال الإمامُ مسلمٌ: «والمُرسَلُ من الرُّوايات في أصلِ قولنا وقولِ أهل العِلم بالأخبارِ ليس بحُجَّةٍ»[2]. وقال ابنُ أبي حاتمٍ الرازي: «سمعتُ أبي وأبو زرعة يقولان: لا يُحتَجُّ بالمراسيل، ولا تقومُ الحُجَّة إلَّا بالأسانيد الصِّحاح المتَّصلةِ»[3]. وقال الشَّافعيُّ: «الحديث المنقطع لا يكون حجة»[4]. وقال الترمذيُّ: «الحديثُ إذا كان مرسلاً، فإنَّه لا يصحُّ عند أكثر أهلِ الحديث، قد ضعَّفهُ غيرُ واحدٍ منهم». وقال أبو حاتم ابن حبَّان البُستيُّ: «المرسَلُ والمنقطعُ من الأخبار لا يقومُ بها حُجَّةٌ»[5]. وقال الخطيبُ البغداديُّ: «الذي نختارُه من هذه الجُملة سقوطُ فرض العملِ بالمراسيل، وأنَّ المرسَل غير مقبولٍ»[6].

*** الحكمةُ من اشتراط الإسناد واتصاله:**

عن ابن سيرين قال: «لم يكونوا يسألونَ عن الإسناد، فلمَّا وقعت الفتنةُ، قالوا: سَمُّوا لنا رجالكُم، فيُنظَر إلى أهل السُّنَّة، فيُؤخَذ حَديثُهم، ويُنظَر إلى أهل البِدَع، فلا يُؤخذُ حديثُهم»[7]، وفي روايةٍ: «فلمَّا وقعت الفتنة سألوا عن الإسناد»[8]. **وقصدُ ابنِ سيرين بالفِتنة**: فتنةُ تفرُّق النَّاسِ في عقائدهم كالخروج، والتشيُّع، والرَّفض، والإرجاء، والقَدَر، فيلزم البحث عن حال الراوي[9].

وقال عروة: «إنِّي لأسمع الحديث أستحسنه فما يمنعني من ذكره إلَّا كراهية أن يسمعه سامعٌ فيقتدي به، أسمعُهُ من الرجل لا أثقُ به قد حدَّثَهُ عمَّن أثق به، وأسمعُهُ من الرجل أثِقُ به حدَّثه عمَّن

---

(١) «مقدمة صحيح مسلم» (/).

(٢) «مقدمة صحيح مسلم» (/).

(٣) «المراسيل» لابن أبي حاتم (ص٢).

(٤) «الأم» للشافعي (٧/ ٣٢٢) وبنحوه في (٥/ ٢٨٠)، (٦/ ٣٤٩)، (٧/ ٢٥٤، ٦٠٧، ٦١٠)، (٩/ ١٣٧، ١٩٩).

(٥) «المجروحين» لابن حبان (٢/ ٧٢).

(٦) «الكفاية في علم الرواية» للخطيب (ص٣٨٧).

(٧) «مقدمة صحيح مسلم» (/).

(٨) «الكفاية في علم الرواية» للخطيب (ص١٢٢).

(٩) «قرة عين المحتاج» للشيخ محمد آدم (٢/ ٥٩).

لا أَثِقُ به»[1]. قال ابنُ عبدالبر: «هذا دليل على أنَّ ذلك الزمان كان يحدِّثُ فيه الثِّقةُ وغير الثِّقةِ»[2]. وقال الترمذيُّ: «ومَن ضعَّف المرسلَ فإنَّه ضعَّفه مِن قِبَلِ أنَّ هؤلاء الأئمَّة قد حدَّثُوا عن الثقاتِ وغير الثقاتِ، فإذا روَى أحدُهم حديثاً وأرسلَهُ لعلَّه أخذه عن غير ثِقةٍ»[3]. وقال ابن حبَّان: «المرسلُ والمنقطع ليس يخلو ممَّن لا يُعرَفُ»[4]. وقال الخطيبُ: «إرسال الحديث يؤدِّي إلى الجهل بعَينِ راويهِ، ويستحيل العِلمُ بعدالته مع الجهلِ بِعَينه»[5].

*** مِثالٌ على حديثٍ تبيَّن وضعُه وكذبُه بعد انكشافِ السَّاقط من إسنادِه:**

قال الخطيبُ البغداديُّ: أخبرنا أبو نصر أحمد بن إبراهيم المقدسيُّ حدَّثنا أبو بكر محمد بن جعفر الفُقَّاعِيُّ حدَّثنا أحمد بن الحسن الصوفيُّ قال: قصدت باب أبي الرَّبيع الزهرانيِّ واستأذنت، فدخلت وبين يديه جامُ فالُوذٍ، فلقمني لقمة، وقال: حدَّثني فُليحٌ حدَّثنا الزُّهريُّ حدثنا أنسٌ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مَن لقمَ أخاهُ لُقمةً حُلواءَ ولم يكن ذلك مخافةً مِن شَرِّه ولا رجاءً لخَيرِهِ صرفَ الله عنه سبعينَ بلوَى في القيامة». ثُم قال الخطيب: «**هذا حديثٌ منكرٌ جدًّا، وإسنادُه صحيحٌ!** وقد كنتُ أظنُّ الحملَ فيه على الفُقَّاعِيِّ، حتى ذكر لي عبد الغفار بن عبد الواحد الأرمويُّ أنَّ الفُقَّاعي مشهورٌ عندهم ثقةٌ، ومات بعد سنة سبعين وثلاث مائة ولم يدرك الصوفيَّ! ثم أخبرنا أبو علي الحسن بن محمد البزَّاز قال: حدثنا أبو القاسم ابن السوطي الحسين بن محمد البزار قال: سمعت أبا الطيب محمد بن الفرخان الدُّوري يقول: سمعت أحمد بن عبد الجبار الصوفي، يقول: لما مضيت إلى أبي الربيع الزهراني إلى البصرة لأسمع منه الحديث.. وذكر نحوه.

قال الخطيب: «فبانت لنا عِلَّة الحديث الأول؛ إذ الحملُ فيه على محمد بن الفرخان، ونرى أنَّ الفُقَّاعيَّ عنه رواهُ، وسقط اسم محمد بن الفرخان من كتاب شيخنا المقدسي»[6]. وقد ترجمَ الخطيبُ لابنِ الفرخان قبل ذلك فقال عنه: «حدَّث أحاديث منكرةٍ»، وساق له حديثًا موضوعًا آخَر، ثُم قال: «هذا الحديثُ مُنكرٌ جدًّا،

---

(١) «الأم» للشافعي (٧/ ٢٥٥).

(٢) «التمهيد» (١/ ٣٩).

(٣) «سنن الترمذي» (٦/ ٢٥١).

(٤) «المجروحين» لابن حبان (٢/ ٧٢).

(٥) «الكفاية في علم الرواية» للخطيب (ص٣٨٧).

(٦) «تاريخ بغداد» للخطيب (٥/ ١٣٢)، ويُنظر أيضًا: «الموضوعات» لابن الجوزي (٣/ ١٧٣).

عجيب الإسناد! لم أكتبه إلَّا من هذا الوجه، وما أُبعِدُ أن يكون مِن وَضعِ ابنِ الفرخان.. وقد ذكر لي بعض أصحابنا: أنَّه رأى لمحمد بن الفرخان أحاديث كثيرةً منكرةً بأسانيدَ واضحةٍ عن شيوخٍ ثقاتٍ»[(١)].

وأسند الخطيب عن ابن الفرخان حديثًا قال فيه: حدثني أبي الفَرخانُ بن رُوْزبَة قال: حدثنا الحسن بن عرفة قال: حدثنا أبو معاوية الضرير محمد بن خازم عن الأعمش عن أبي وائل عن ابن عباسٍ قال: قال رسول الله ﷺ: «اللَّهُم اغفر للمعلمين، وأطِلْ أعمارهُم، وأظلَّهم تحت ظِلِّك.. الحديث»[(٢)].

ـ قال الذهبيُّ رحمه الله: «محمد بن الفرخان افتراه وألصقه بابن عرفة، بسند الصَّحيحين»[(٣)].

(١) «تاريخ بغداد» للخطيب (٤/ ٢٨١).

(٢) «تاريخ بغداد» للخطيب (١٤/ ٣٨٥).

(٣) «تلخيص كتاب الموضوعات» للذهبي (ص٥٨).

* **أنواع الأحاديث الضعيفة بسبب انقطاع أسانيدها:**

قال الجورقاني: «ممَّا يعرف به صحيح الأحاديث من سقيمها أن يكون الحديث متعريًّا من سبع خِصال»، ثُمَّ ذكر منها: «**والثالث**: أن لا يكون الحديث مرسلا، فإنَّ المُرسَل عندنا لا يقوم به الحُجَّة، **الرابعُ**: أن لا يكون الحديث منقطعًا؛ فإنَّ المنقطع عندنا أسوأ حالًا من المُرسَل، **الخامسُ**: أن لا يكون الحديث مُعضَلًا، فإنَّ المُعضَل عندنا أسوأُ حالًا مِن المنقطع، **السادسُ**: أن لا يكون الحديث مُدَلَّسًا، فإنَّ المُدلَّسَ من الأحاديث يحتمل أن يكون قد دُلِّس وأُسقِطَ من إسناده اسمُ راوٍ ضعيف، يبطُلُ الحديثُ بظهوره»[1].

* **المباحث المتعلقة بشرط «اتصال الإسناد»**: الأحاديث التي تضعَّف بسبب عدم تحقق اتصال إسنادها أنواع، وفي كل واحدٍ منها مباحث، وهي:

١- المنقطع. ٢- المرسل. ٣- المعضل. ٤- المعلَّق. ٥- المدلَّس. ٦- المرسل الخفي.

ـ ولهذا دأب الأئمة على جعلها أنواعًا، وأفردوا الكلام على كل واحدٍ منها في مباحث مفصَّلة.

* **لا يتحقَّق اتِّصال الإسناد في أحد هذه الأحوال:**

١- أن يكون الرَّاوي في السَّند لم يُدرك من رَوَى عنه، فلا بُدَّ من التحقُّق من ولادة الرُّواة ووفياتهم. وكتب الوفيات والتواريخ فيها خلاف أحيانًا في ذكر وفيات الأعلام، حتى الصَّحابة.

٢- أن يكون الرَّاوي قد أدرك من رَوَى عنه، لكن لم يتحقَّق سماعُه منه.

٣- أن يكون الرَّاوي قد أدرك وسمع عمَّن روى عنه، لكن لم يتحقَّق سماعُه لكُلِّ ما رواه عنه.

٤- أن يكون الرَّاوي في السَّند مُهملًا، وقد يشتبه بِمَن لم يسمع منه.

٥- أن يكون الرَّاوي في السَّند مُبهمًا، وقد يشتبه بِمَن لم يسمع منه.

٦- أن يكون الرَّاوي غير معروفٍ، فلم يقف الباحث على ترجمةٍ له، فقد لا يكون سمع منه.

٧- أن يكون الرَّاوي في السَّند معروفًا بالتَّدليس، ولم يصرِّح بالسَّماع.

٨- أن يكون الرَّاوي في السَّند معروفًا بالتَّدليس، وقد أدركَ مَن روَى عنه ولم يسمع منه بعض الأحاديث، ولم يصرِّح بالسَّماع في هذا الحديث بعينه.

---

(١) «الأباطيل والمناكير» للجورقاني (١/ ١٣٥).

*** التحقُّقُ من اتِّصال الإسناد يرجع إلى التحقُّق من شَرْطَي الحديث المقبول:**

شرطُ (اتِّصال الإسناد) هو أحد الشروط الخمسة المعروفة للحديث المقبول، بنوعيه: الصحيح والحسن؛ فإنَّ شرط الاتصال عند التحقيق يعودُ لشرطين آخَرَين، هما: عدالة الرواة، وضبطهم، والإسناد المنقطع لا يمكن التحقَّق فيه من هذين الشرطين، فقد يكون السَّاقط غير عدلٍ أو غير ضابطٍ(١).

قال الإمامُ الشَّافعيُّ في مناقشته لاحتجاج مخالفه بحديثٍ: «إذا جاز أن يكون هذا مردودًا بأنَّ الوهم قد يمكن على عددٍ كثير يروون أحاديثَ كلُّهم يحيلُها على الثِّقة حتى يبلغ بها إلى مَن سمعها مِن النبيِّ ﷺ، فكيف جاز لأحدٍ أن يعيب مَن ردَّ الحديث المنقطع؛ لأنَّه لا يدري عمَّن رواه صاحبُه وقد خُبِر مِن كثيرٍ منهم أنَّهم قد يقبلون الأحاديث ممَّن أحسنوا الظنَّ به، ويقبلونها ممَّن لعلَّهم لا يكونون خابرين به، ويقبلونها من الثِّقة ولا يدرونَ عمَّن قبلها مَن قبلها عنه»(٢).

وقال الإمام أبو داود في «سُننه»: حدثنا الحسن بن عليٍّ حدثنا سليمان بن حربٍ حدَّثنا حمَّاد عن هشام عن ابن سيرين عن عائشة: «أنَّ النبيَّ ﷺ كان لا يصلِّي في ملاحِفِنَا». قال حمَّادٌ: وسمعت سعيد بن أبي صدقة قال: سألتُ محمَّدًا عنه فلم يحدِّثني، وقال: سمعتُه منذ زمان، ولا أدري ممَّن سمعتُه، ولا أدري أسمعتُه مِن ثَبَتٍ، أو لا، فسَلُوا عنه(٣).

*** أثرُ ضعفِ العِنايةِ بتحقُّق شرطِ «اتِّصال الإسناد» على دراسة الأسانيد في العصور المتأخرة:**

المتأمِّل في عملِ المشتغلين بنقدِ السُّنة يرَى فيه خللًا في التحقُّق من شرط الاتصال والانقطاع في دراستهم للأسانيد؛ إمَّا لأنَّ القاعدة لم تتحرَّر عندهم، أو لأنَّهم خالفوها، أو لطَرْدِهِم بعضَ القواعد عند تعارضها مع قواعد أخرى، أو للتقصير في البحث(٤).

---

(١) «الاتصال والانقطاع» للَّاحم (ص ٩).

(٢) «الأم» للشافعي (٧/ ٢٥٤- ٢٥٥).

(٣) «سنن أبي داود» (١/ ٣٢٩).

(٤) «الاتصال والانقطاع» للَّاحم (ص ١٢).

* **كيف يُعرَفُ «اتِّصالُ الإسنادِ»؟** يُتحقَّقُ من اتصالِ إسناد الحديث بأحد أمورٍ:

- **الأوَّل**: تصريحُ **الثِّقة** بصيغةٍ تدلُّ على سماعِه، كقولِه: «حدَّثني»، أو «أخبرني»، أو «سَمِعتُ من فلان، أو سمعت فلانًا». أو بصيغة محتملةٍ **ممَّن ليس مدلِّسًا**، كقوله: «قال»، «ذكر»، «عن»، «أنَّ».

* وسيأتي في مباحث مستقلَّة الكلام عن صيغ التحمُّل والأداء، والكلام عن التدليس.

- **الثَّاني**: النَّظر في كتب تراجم الرِّجال؛ فإنَّ فيها التَّنصيص على أنَّ فلانًا قد سَمِع من فلانٍ، أو سَمِع منه فلان. ومن أهم الكتب المعتنية بذلك: «تهذيب الكمال في أسماء الرِّجال» لجمال الدين يوسف بن عبدالرحمن المِزِّي، ت ٧٤٢هـ، وكذلك تتمَّته: «إكمال تهذيب الكمال» لعلاء الدِّين مُغلُطَاي بن قُلَيج المصري، ت ٧٦٢هـ، ثم: «تهذيب التهذيب» لشهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت ٨٥٢هـ[1].

* **تنبيهاتٌ:**

- **التَّنبيهُ الأوَّلُ**: لا يُعتمَدُ في إثبات الاتِّصال والسَّماع على ما يذكرهُ بعض المصنِّفين لكتبِ الرجال كالمِزِّي ومُغلُطاي رحمهما الله في قائمة مَن رَوَى عنهم هذا الرَّاوي ومَن رَوَوا عنه، ومجرَّد ذكر ذلك لا يفيد ثبوت سماعهم منه دائمًا؛ لأنَّ غاية ما قد يدلُّ عليه أنَّه وُجِدَت له روايةٌ عنه في إسنادٍ من الأسانيد، في كتابٍ من الكتب السِّتة أو غيرها. ولكن قد يكون قرينةً للحكم ابتداءً بالسَّماع[2].

- **التَّنبيهُ الثاني**: عدمُ ذكر المِزِّيِّ ومُغلُطاي أو غيرِهما الراوي في قائمة مَن رَوَى عنهم هذا الرَّاوي أو مَن رَوَوا عنه لا يدلُّ على نفي السَّماع بينهما؛ إذ لم يستقصِيَا شيوخ وتلاميذ الرُّواة؛ فعدمُ ذِكرِهم لبَعضِهم في سياقِ الشيوخ أو التلاميذِ لا يدلُّ على عدم حصولِ السَّماع بينهم، ولهذا تجدُ أنَّه قد لا يَذكرُ أسماء بعض التلاميذِ في ترجمة أحد الرُّواة، ثُم في ترجمة ذلك التِّلميذ يَذكرُ أنَّ من شيوخه الرَّاوي السَّابق، ولهذا أيضًا تجد مُغلُطاي قد زاد على ما ذكره المِزِّي في الشيوخ والتلاميذ.

وعلى سبيل المِثال فقد ذكر المِزِّي في شيوخ حمَّادِ بن سلمة ١٢٢ شيخًا روى عنهم، واستدركَ عليه بعض الباحثين نحو هذا العدد[3]. فالمِزِّي قد يكون استوعَبَ غالبَ شيوخ صاحب الترجمة وتلاميذه، ولكنَّ

---

(١) وممَّن تعقَّبه الذهبي ت ٧٤٨ هـ، حيث اختصر من التهذيب أربعة كتب، ومن أهمِّها «تذهيب التهذيب»، حيث زاد فيه ما رآه حَرِيًّا بالإضافة، وعلَّق على كثير من التراجم من حيث الرواية وضبط الأسماء والوفيات وبعض أقوال العلماء. تُنظر: مقدمة تحقيق «تهذيب الكمال» (١/ ٥١) لبشار عواد، و«علم الرجال نشأته وتطوره» للزهراني (ص ٢٤٦).

(٢) يُنظر: «الاتصال والانقطاع» للَّاحم (ص٥٢-٥٤).

(٣) يُنظر: «الاتصال والانقطاع» للَّاحم (ص٥٢).

استيعاب الجميع شيءٌ لا سبيل إليه، لانتشار الروايات وكثرتها وتشعُّبها وسعتها.. ويكفي أن تعلَمَ أنَّ مثلَ سفيان الثوري وأبي داود الطيالسي والبخاري، وغيرهم قد زاد عدد شيوخهم على الألف، فاستيعابُ ذلك متعذِّر علينا غاية التعذُّر، وحسبُك ما قيل من أنَّ يحيى بن سعيد الأنصاري حدَّث عنه حديث «الأعمال بالنيَّات» سبعمائة نفسٍ، فكيف بجميع تلاميذ يحيى[(١)]!

وممَّا يدلُّ على ذلك أيضًا أنَّ ابن حجر تعقَّب المزِّي في ترجمته لأبي داود السِّجستاني وما ذكره من شيوخه، فقال: «وشيوخه في السُّنن وغيرها نحو من ثلاثمائة نفسٍ، لم يستوعبهم المؤلِّف فلأجل ذا اختصرتهم»[(٢)].

* **التَّنبيهُ الثالث**: سبقَ في التَّنبيه الأوَّل أنَّ ما يذكره المِزِّي في شيوخ وتلاميذ الراوي لا يقتضي حصول السَّماع بينهما. وقد نبَّه الحافظ ابن حجر رحمه الله في «تهذيب التهذيب» على بعض الرِّوايات المرسلة عن الصَّحابة، ممَّا استدرك به على المزِّي في «تهذيب الكمال»، وعلى غيره.

* **مثاله**: قال المِزِّي في ترجمة: «ربيعة الإيادي»: «روى عن عبد الله بن عمرو بن العاص»[(٣)]، فتعقَّبه ابنُ حَجرٍ بقوله: «روايته عن عبدالله بن عمرو عندي مُرسلةٌ، ولم ينبِّه المؤلِّف على ذلك كعادته»، وذكر في شيوخ ربيعة الإيادي أيضًا ممَّا زاده على المزِّي: «عبد الله بن حوالة»، ثم قال: «ولم يدركه»[(٤)].

* **مثالٌ آخر**: ومن ذلك أنَّ المزِّي نقلَ عن أبي الحسين ابن المنادي قولُه عن الأعمش: «قد رأى أبا بَكرةَ الثقفيِّ وأخذ له برِكابِه»[(٥)]، فتعقَّبه ابن حجرٍ بقوله: «قولُ ابن المنادي: إنَّ الأعمش أخذ بركاب أبي بكرة الثقفي غلطٌ فاحشٌ؛ لأنَّ الأعمش ولد إمَّا سنة ٦١ أو ٥٩، على الخُلفِ في ذلك، وأبو بكرة مات سنة إحدى أو اثنتين وخمسين، فكيف يتهيَّأ أن يأخذ بركاب من مات قبل مولده بعشر سنين أو نحوها؟! وكأنَّه كان ـ والله أعلم ـ أخذ بركاب ابنِ أبي بكرة فسقطت «ابن»، وثَبَتَ الباقي، وإنِّي لأتعجَّب مِن المؤلِّف مع حفظه ونقده كيف خَفِيَ عليه هذا»[(٦)].

---

(١) تُنظَر: مقدِّمة ابن حجر لـ«تهذيب التهذيب» (١/ ٣-٥).

(٢) «تهذيب التهذيب» (٤/ ١٧٢).

(٣) «تهذيب الكمال» (٩/ ١٤٨).

(٤) «تهذيب التهذيب» (٣/ ٢٦٤).

(٥) «تهذيب الكمال» (١٢/ ٨٤).

(٦) «تهذيب التهذيب» (٤/ ٢٢٥-٢٢٦).

* **تنبيهٌ**: يجب الحذر من الاعتماد عند دراسة الأسانيد على ملخَّص الحافظ ابن حجر في «التقريب»، فإنَّه رحمه الله ترك أمورًا عن الراوي اختصارًا، تجدها في «تهذيب التهذيب»، وهي مؤثِّرة في نقد الأسانيد.

ـ **مثالُ ذلك**: أنَّ ابن حجرٍ ذكر في «التقريب» الاختلاف في سماع عبدالرحمن بن أبي ليلى من عُمر فقط، بينما نقل في «تهذيب التهذيب» عدم سماعه من عثمان، وعليٍّ، والمقداد، وعبدالله بن زيد!

* **مَراسيلُ التَّابعين**: أكثر من يجب تحقيق الكلام في سماعهم ممَّن روَوا عنهم في ظاهر السَّند «التَّابعون»؛ لأنَّ الوصفَ بأنَّه «تابعيٌّ» قد يوهم أنَّه قد روَى عن الصَّحابة كلِّهم عند المغترِّ بذلك، دون الانتباه لمسألة الإرسال عن بعضهم، ولهذا اعتنَى المصنِّفون في المراسيل بإثبات سماع أو عدم سماع هؤلاء التابعين لبعض الصحابة والتَّنصيص عليهم. فيجب على المشتغل بدراسة الأسانيد التحقُّق من ثبوت سماع التابعيِّ من ذلك الصحابيِّ بمراجعة الكتب المعتنية به.

* **كُتُبُ المراسيلِ**: الكتبُ المصنَّفة في المراسيل على نوعينِ:

١- كتبٌ اعتنت بذكر الأحاديث المرسلة، كـ«المراسيل» لأبي داود السِّجستاني، ت ٢٧٥هـ.

٢- كتبٌ اعتنت بذكر المُرْسِلِين من الرُّواة، ممَّن لم تصحَّ روايتهم عمَّن أرسلُوا عنهم.

* **ومن أهم الكتب المصنَّفة في العناية بذكر المُرْسِلِين من الرُّواة، ممَّن لم تتَّصل رواياتهم**:

١- المراسيل لابن أبي حاتم عبدالرحمن بن محمد بن إدريس الرَّازي، ت ٣٢٧هـ، وهو العمدة في هذا الباب، وعنه ينقلُ كلُّ مَن يتكلَّم في المراسيل. ينقل فيه ابن أبي حاتم أقوال أبيه وغيره من الأئمَّة، كشعبة وأحمد وابن مهدي وابن المديني وأبي زرعة وغيرهم، فيما ذكروه عن المُرْسِلِين من الرُّواة، والتنصيص على الشيوخ الذين لم يثبت سماع هؤلاء منهم.

٢- جامع التَّحصيل في أحكام المراسيل، للعلائيِّ صلاح الدِّين خليل بن كَيْكَلَدِي، ت ٧٦١هـ. وهو من أوسع ما أُلِّف في المرسلين من الرواة، وذكر فيه أيضًا الكلام عن التدليس والمرسل الخفي وغير ذلك.

٣- تحفة التَّحصيل في أحكام المراسيل، لأبي زُرعة وليِّ الدين أحمد بن أبي الحسين عبد الرحيم العراقيِّ، ت ٨٢٦هـ.

* وثَمَّ كلامٌ كثير منثور في كتب الرواة والسُّؤالات والعِلل والتواريخ في الكلام عن المرسلين.

وقد تقدَّمت أمثلة كافية في ذلك من كلام الإمامين المزِّي وابن حجر ما يغني عن إعادته.

*** ألفاظُ الأداء التي يثبت بها السَّماع:**

لفظ (حدَّثَنا) و(سَمِعتُ) لِمَا سُمِع من لفظِ الشيخ، واصطُلِح على أنَّ (حدَّثني) لما سُمِعَ منه وحدهُ، و(حدَّثنا) لما سمعه مع غيره، وبعضهم سوَّغ (حدَّثنا) فيما قرَأَهُ هو على الشيخ.

وأمَّا (أخبرنا)، فصادقة على ما سمع من لفظ الشيخ، أو قرَأَهُ هو، أو قرَأَهُ آخرُ على الشيخ وهو يسمَعُ. فلفظ الإخبار أعمُّ من التَّحديث. و(أخبرني) للمنفرد. وسوَّى المحقِّقون، كمالكٍ والبخاريِّ، بين (حدَّثنا) و(أخبرنا) و(سمعتُ)، والأمر في ذلك واسعٌ. فأمَّا (أنبأنا) و(أنا)، فكذلك، لكنَّها غَلَبَت في عُرفِ المتأخِّرين على الإجازة.

وصيغةُ (قال) لا تدلُّ على اتصالٍ، وقد اغتُفِرَت في الصَّحابة، كقول الصَّحابيِّ: (قال رسولُ الله ﷺ)؛ فحكمُها الاتِّصال، إذا كان ممَّن تُيقِّن سماعُه من رسول الله ﷺ. وكذلك (قال) من التابعيِّ المعروف بلقاء ذلك الصَّحابي، كقول عُروةَ: (قالت عائشةُ)، وكقول ابن سيرين: (قال أبو هريرة)، فحكمُه الاتصال.

وأرفع من لفظة (قال): لفظةُ (عن)، وأرفع من (عن): (أخبرنا)، و(ذكر لنا)، و(أنبأنا)، وأرفع من ذلك: (حدَّثنا)، و(سمعتُ). وأمَّا في اصطلاح المتأخرين، فـ(أنبأنا)، و(عن)، و(كتب إلينا): واحدٌ[1].

*** كَذبُ بعضِ الرُّواة في ادِّعاء السَّماعَ والاتِّصال:**

الصِّيغُ الصريحة في الاتصال، مثل: (سمعت) أو (حدثنا) أو (أخبرنا) ونحوها، يُحكَم فيها على الرواية بالاتصال مبدئيًّا؛ لأنَّ الصيغة الصريحة تفيد ذلك. ومع هذا فإنَّ مجرَّد وجود مثل هذه الصِّيَغ لا تكفي، فقد تكون الصِّيغة صريحة ويكون الإسناد منقطعًا، لأنَّ الراوي قد يكون كذَّابًا؛ فإن الكثير من الكذَّابين يدَّعي السَّماع ممَّن روَى عنه ويصرِّح بالتحديث، وهو لم يسمع منه[2].

*** تساهُلُ بعضِ الرُّواة في صِيَغ الأداءِ أو تأوُّلُهم أو تدليسهم بصيغةٍ تُوهِم السَّماعَ والاتِّصال:**

قال الحافظ ابن حجر: «قد يُدَلِّسُ [أي: الرَّاوي] الصِّيغةَ، فيرتكِبُ المجازَ، كما يقولُ مثلًا: «حدَّثنا»، وينوي: حَدَّثَ قومَنا، أو أهلَ قريَتِنا، ونحو ذلك»[3].

---

(١) «الموقظة» للذَّهبي (ص٥٥-٥٩).

(٢) «الاتصال والانقطاع» للَّاحم (ص١٥).

(٣) «النكت على ابن الصَّلاح» (٢/ ٦٢٥).

أخرج البخاريُّ في «صحيحه» قال: حدَّثنا عليُّ بن عبدالله أخبرنا سفيانُ حدَّثنا شبيبُ بن غَرقدة قال: سمعتُ الحيَّ يحدِّثون عن عُروةَ: «أنَّ النبيَّ ﷺ أعطاهُ دينارًا يشتري به شاةً فاشترى له به شاتين، فباع إحداهما بدينار وجاءه بدينارٍ وشاة، فدعا له بالبركة في بيعه، وكان لو اشترى التراب لربح فيه». ثُمَّ قال سفيانُ: كان الحسنُ بنُ عمارةَ[1] جاءنا بهذا الحديث عنه قال: سمِعَهُ شبيبٌ من عُروةَ فأتيتُه فقال شبيبٌ: إنِّي لم أسمعه من عُروة! سمعتُ الحيَّ يخبرونه عنه[2].

وقال عليُّ بن المديني: الحسنُ [أي: البصري] لم يسمع من ابن عبَّاسٍ وما رآه قطُّ، كان الحسنُ بالمدينة أيَّام كان ابنُ عباسٍ بالبصرة، استعمله عليها عليٌّ وخرج إلى صِفِّين، وقال في حديث الحَسَنِ: «خَطبَنَا ابنُ عباس بالبصرة» إنَّما هو كقولِ ثابتٍ: «قَدِم علينا عمرانُ بن حصين»، ومثلِ قول مجاهدٍ: «قدمَ علينا عليٌّ»، وكقول الحَسنِ: «إنَّ سراقة بنَ مالك حدَّثهُم»، وكقوله: «غزَا بِنا مجاشعُ بن مسعود»[3]!

قال أبو بكر البزَّار: «قوله: «خطبَنَا ابنُ عباس»، وإنَّما خطبَ أهلَ البصرة، وكان وقتَ خُطبة ابن عبَّاسٍ بالبصرة، ولم يكن شاهدًا، ولا دخل البصرة بعد؛ لأنَّ ابن عبَّاسٍ خطب يوم الجَمَل، ودخل الحسن أيَّام صِفِّين، ولم يسمع الحسنُ من ابن عبَّاسٍ»[4]. فكان يتأوَّلُ أنَّه حَدَّث أبو هُريرة أهلَ المدينة والحَسَنُ بها، كما كان يقولُ: خَطبَنا ابنُ عباس بالبَصرةِ، ويريد خطَبَ أهلَ البَصرةِ[5].

وقال الإمام أحمد: «كان سجيَّةً في جرير بن حازمٍ، يقولُ: (حدَّثنا الحسنُ قال: حدَّثنا عمرو بن تغلب)! وأبو الأشهبِ[6] يقولُ: عن الحسَنَ قال: بَلَغَني أنَّ النبيَّ ﷺ قال لعَمرو بن تغلب»[7].

وعن النَّزَّال بن سَبرة قال: قال لنا رسولُ الله ﷺ: «أنا وإيَّاكم نُدعَى بني عبد منافٍ»، وأراد بذلك أنَّه ﷺ قال لقومِه، أمَّا هو فلم يَرَهُ ﷺ، وقال طاووسُ: (قَدِمَ علينا معاذُ بن جبلٍ)، وأراد قَدِم بلَدَنا[8].

---

(١) وهو مُدلِّسٌ متروك الحديث.

(٢) «صحيح البخاري» كتاب المناقب، باب (٢٨) حديث (٣٦٤٢).

(٣) «العِلَل لابن المديني (ص١٨٩)، «المراسيل» لابن أبي حاتم (ص٣٣).

(٤) «كشف الأستار عن زوائد البزار» للهيثمي (١/ ٤٣٠).

(٥) «فتح المغيث» للسَّخاوي (٢/ ١٦٠).

(٦) هو جعفر بن حيَّان السَّعدي، أبو الأشهب العطاردي البصري، الخراز الأعمى.

(٧) «العِلَل ومعرفة الرجال» رواية عبدالله (١/ ٢٦٧)، «جامع التَّحصيل» للعلائيِّ (ص٢٦٨).

(٨) «النكت على كتاب ابن الصَّلاح» (٢/ ٦٢٥).

*** غَلطُ بعضِ الرُّواة ووهمُهُم في صِيَغ الأداءِ عن شيوخِهم بما قد يُوهِمُ الاتِّصال:**

قال عليُّ بن المديني: قلتُ ليحيى القطَّان: الفَزَاريُّ روىَ عن ابن أبي خالدٍ عن هِلال بن يَسَافٍ قال: **سمعتُ أبا مسعودٍ**»؟ فقال: «أُنكِرُ أن يكون هلالٌ سمِعَ من أبي مسعودٍ! مات أبو مسعودٍ أيام عليٍّ»(١)!

قال عبدالله بن الإمام أحمد: حدَّثني أبي قال حدثنا حجاج عن شريك عن عاصم بن كليب عن محمد بن كعبٍ قال: **سمعتُ عليَّ بن أبي طالب**، قال أبي: وهذا وهمٌ! محمد بن كَعبٍ يحدِّث عن عبد الله بن شدَّادٍ عن عليٍّ، وعن شبث بن رِبعيٍّ عن عليٍّ، ولم أرَ أبي يصحِّحُ أنَّ محمد بن كعبٍ سمِعَ من عليٍّ»(٢).

وقال الإمامُ أحمد: «كان مباركُ بن فضالة يرفعُ حديثًا كثيرًا، ويقولُ في غير حديثٍ عن الحسنِ قال: حدَّثنا عمرانُ، قال: حدَّثنا ابنُ مغفَّلٍ، وأصحابُ الحسنِ لا يقولون ذلك، غيرُه»(٣)!

وقال يحيى بن معين: «لم يسمع الحسنُ من أبي بكرة»! فقيل له: فإنَّ مبارك بن فضالة يقول: عن الحسنَ قال: حدَّثنا أبو بكرة، فقال ابنُ معين: «ليس بشيءٍ»(٤)!

*** مثالٌ لوهمِ أحد الأئمَّة الثِّقات في نقلِ التصريح بالسَّماع:**

أخرج عبدالرزاق ومن طريقه أحمد وغيره، قال: حدَّثنا مَعمرٌ عن الزُّهري قال: **أخبرني أنسٌ** قال: كُنَّا جُلُوسًا مع رسول الله ﷺ.. وفيه حديث أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «يطلعُ عليكم رجلٌ من أهل الجنَّة» فطلَعَ رجلٌ، وفيه أنَّ عبد الله بن عمرو تبِعَه.. وفي آخره قول الرجلُ: ما هو إلَّا ما رأيت، غير أنِّي لا أجد في نفسي لأحدٍ من المسلمين غشًّا، ولا أحسد أحدًا على خيرٍ أعطاه الله إيَّاه..» الحديث(٥).

* فهذا الحديث ظاهرُهُ الصِّحَّة، متَّصل الإسناد لقول الزُّهري: «أخبرني أنسٌ»! ولكنَّه معلٌّ.

قال أبو حاتم الرَّازي: «قد تفرَّد الزُّهريُّ برواية هذا الحديث وأحاديث معه»(٦)، وقال الدَّارقطني: رواه **شعيب بن أبي حمزة وعقيل** عن الزُّهريِّ قال: **حدَّثني من لا أتَّهم** عن أنسٍ، وهو الصَّواب»(٧)، وقال

---

(١) «المراسيل» لابن أبي حاتم (ص ٣٧)، «جامع التَّحصيل» للعلائيِّ (ص٢٩٥).
(٢) «العِلَل ومعرفة الرجال» رواية عبد الله (١/ ٥٢٧)، «جامع التَّحصيل» للعلائيِّ (ص٢٦٨).
(٣) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٨/ ٣٣٩)، «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٧/ ٢٨٢٨).
(٤) «تاريخ ابن معين» رواية الدُّوري (٤/ ٣٢٢).
(٥) «مصنَّف عبدالرزاق» (٢٠٥٥٩) «مسند أحمد» (١٢٦٩٧).
(٦) «العِلل» لابن أبي حاتم (٦/ ٣٩٠).
(٧) «العِلل» للدارقطني (١٢/ ٢٠٣).

البيهقيُّ: «هكذا قال عبدالرزَّاق: (عن مَعمرٍ عن الزُّهري قال: أخبرني أنسٌ)، ورواهُ ابنُ المبارك عن معمَرٍ فقال: عن الزُّهريِّ **عن أنسٍ**»(١)، وقال حمزة بن محمد الكنانيُّ الحافظُ: «**لم يسمعْهُ الزُّهريُّ من أنسٍ؛ رواهُ عن رجلٍ عن أنسٍ**، كذلك رواهُ عُقيل وإسحاقُ بن راشد وغير واحدٍ عن الزهريِّ، **وهو الصَّواب**»(٢)(٣).

الوسيلةُ الثالثةُ: التي يُمكنُ تحقُّق سماعِ الرَّاوي بها: **معرفةُ ولادةِ ووفياتِ الرُّواةِ**.

قال السَّخاويُّ: «يتبيَّن به [أي: بمعرفة الوَفيات] ما في السَّند من انقطاعٍ، أو عَضلٍ، أو تدليسٍ، أو إرسالٍ ظاهرٍ، أو خفيٍّ؛ للوُقوف به على أنَّ الرَّاوي لم يعاصِر مَن رَوَى عنه أو عاصَرَه، ولكن لم يلْقَه؛ لكَونِه في غير بَلَدِه، وهو لم يَرْحَلْ إليها»(٤)، فيُعرَف مَن أدركهم ممَّن لم يدركهم، من كذَّاب أو مُدلِّس، فيتحرَّر المنقطع والمُتَّصل، وغير ذلك»(٥).

قال الذَّهبيُّ: «لم يَعتنِ القُدماءُ بضبط سِنِي الوَفَيات كما ينبغي، بل اتَّكلوا على حفظهم، فذهبت وَفَياتُ خلقٍ من الأعيان من الصَّحابة ومَن تَبِعَهم إلى قريب زمان الشافعيِّ، ثم اعتنَى المتأخِّرون بضَبطِ وَفَياتِ العُلماء وغيرِهم، حتى ضبطوا جماعةً فيهم جهالةٌ بالنِّسبة لمعرفتنا لهم، فلذا حُفِظت وفياتُ خَلْقٍ من المجهولين، وجُهِلت وفياتُ أئمَّةٍ من المعروفين»(٦).

وقال ابنُ الصَّلاح: «بَلَغنا عن أبي عبدالله الحُميديِّ الأندلسيِّ أنَّه قال: «ثلاثةُ أشياء من علوم الحديث يجب تقديم التَّهمُّم بها: العِلل: وأحسنُ كتاب وُضِع فيه كتاب الدَّارقطني، والمؤتلف والمختلف: وأحسنُ كتابٍ وضع فيه كتابُ ابنِ ماكولا، ووفياتُ الشيوخ: وليس فيه كتابٌ». ثم قال ابنُ الصَّلاح: «فيها غير كتابٍ، ولكن من غير استقصاءٍ وتعميم، وتواريخ المحدِّثين مشتملةٌ على ذكر الوفيات، ولذلك ونحوُه سُمِّيت تواريخ»(٧).

---

(١) «شعب الإيمان» (٩/ ٧).

(٢) «تحفة الأشراف» للمزِّي (١/ ٣٩٤)، وينظر كلام ابن حجر في «النكت الظراف» بهامشه.

(٣) **هذا إعلالٌ لحديث الزهري، أمَّا مراسيله عمومًا فغير محفوظة**: قال الشافعيُّ: «إرسال الزهري ليس بشيء، ذلك أنَّا نجده يروي عن سليمان بن أرقم». وقال القطَّان: «مرسل الزهريِّ شرٌّ من مرسل غيره؛ لأنَّه حافظٌ، وكُلَّما قدر أن يُسمِّي سَمَّى، وإنَّما يترك من لا يستجيز أن يسمِّيه»، وضعَّفها ابن معين أيضًا. يُنظَر: «جامع التَّحصيل» للعلائيِّ (ص ٩٠-٩١).

(٤) «فتح المغيث» (٤/ ٣٠٩).

(٥) «اختصار علوم الحديث» لابن كثير (ص ٤٥٧).

(٦) «تاريخ الإسلام» للذهبيِّ (١/ ١٠).

(٧) «معرفة أنواع علوم الحديث» لابن الصَّلاح (ص٣٨١).

ونقل الذهبيُّ عن ابنِ طرخان قال: «سمعتُ الحُميديَّ يقول: ثلاثة كتب من علوم الحديث يجب الاهتمام بها..»، وذكر نحو ما تقدَّم، ثم قال: «وقد كنتُ أردتُ أن أجمع في ذلك كتابًا فقال لي الأمير: رَتِّبْهُ على حُروف المعجم بعد أن تُرتِّبَه على السِّنين. قال ابنُ طرخان: فاشتغلَ بالصَّحيحين إلى أن مات». ثُمَّ قال الذَّهبي: «وقد قبِلْنا إشارة الأمير، وعَمِلنا «تاريخ الإسلام» على ما رَسْمِ الأمير»[1]. وسيأتي ذكره.

*** معرفةُ تواريخِ الوِلادةِ والوَفَياتِ لمعرفةِ اتِّصالِ الأسانيد قدِيمٌ:**

فعن سفيان الثوري قال: «لَمَّا استعملَ الرُّواةُ الكذِبَ استعملْنَا لهم التَّاريخَ»[2]. وعن حفص بن غياث قال: «إذا اتَّهمتُم الشيخَ فحاسبُوهُ بالسِّنِّين[3]». قال الخطيبُ: «وهو العُمرُ، يعني: احسبُوا سِنَّهُ وسِنَّ مَن كتَبَ عنهُ»[4]. وعن حسَّان بن زيدٍ قال: «لم نستَعِنْ على الكذَّابين بمثلِ التاريخِ، نقولُ للشيخِ: سَنَةَ كم وُلِدْتَ فإذا أخبرَ بمَولدِه عَرَفنا كَذِبَه مِن صِدقِه»[5].

قال همَّامٌ: قدم علينا أبو داود الأعمَى، فجعل يقول: (حدَّثنا البراءُ)، و(حدَّثنا زيد بن أرقم)، فذكرنا ذلك لقتادة فقال: «كذَبَ! ما سمِعَ منهم، إنَّما كان ذلك سائلًا يتكفَّف الناس زمنَ طاعون الجارف»[6].

وعن أبي بكر بن عيَّاشٍ قال: كنتُ بالعراق فأتاني أهلُ الحديثِ فقالوا: ههُنا رجلٌ يحدِّثُ عن خالدِ بن معدان، فأتَيتُه فقلتُ: أيَّ سنةٍ كتبتَ عن خالد بن معدان؟ قال: سَنَةَ ثلاثَ عشرة ومِائة، فقلتُ: أنتَ تزعُمُ أنَّك سمِعتَ من خالد بن معدان بعدَ موتِه بسبعِ سِنينَ، مات خالدٌ سنة سِتٍّ ومائة[7].

وقال الدَّارميُّ: سمعتَ أبا نُعيم الفضل بن دُكَين ـ وذكر المُعلَّى بن عرفان ـ فقال: حدَّثنا أبو وائل قال: خرج علينا ابنُ مسعودٍ بصِفِّين، فقال أبو نُعيم: «أتُراه بُعِثَ بعد الموت»[8]؟!

يعني: لأنَّ ابنَ مسعودٍ توفي نحو سنة ٣٢ أو ٣٣ هـ، ووقعة صِفِّين كانت سنة ٣٧ هـ.

---

(١) «تذكرة الحفاظ» للذهبي (٤/ ١٤).

(٢) «الكفاية» للخطيب (ص١١٩)، «الكامل» لابن عديٍّ (١/ ٢٣٤).

(٣) في «فتح المغيث» للسَّخاوي (٤/ ٣٠٨): «بفتح النُّون المشدَّدة، تثنية سِنٍّ».

(٤) «الكفاية» للخطيب (ص١١٩)، «تاريخ دمشق» لابن عساكر (١/ ٥٤)

(٥) «الكفاية» للخطيب (ص١١٩)، «تاريخ دمشق» لابن عساكر (١/ ٥٤).

(٦) «مقدِّمة صحيح مسلم» (١/ ٢١).

(٧) «الجامع لأخلاق الراوي» للخطيب (١/ ١٣٢).

(٨) «مقدِّمة صحيح مسلم» (١/ ٢٦).

* **الكتبُ المختصَّة بمعرفةُ وَفَياتِ الرُّواةِ:**

الكتاب المعتنية بذكر وفياتِ الرجال كثيرةٌ، منها كُتبُ التواريخ والتراجم عمومًا.

ومن أهمِّها الكتب المختصَّة بالوفيات، ومِن أجمعها: «تاريخُ مولدِ العُلماء ووفياتِهم» لابن زَبرٍ الرَّبعيِّ ٣٧٩هـ **وهو مطبوع**، ثم جاء بعده: الكتَّانيُّ ٤٦٦هـ فذَيَّل عليه كتابًا **وهو مطبوع**، ثم ذَيَّل على الكتَّانيِّ: الأكفانيُّ ٥٢٤هـ ذيلا صغيرًا **وهو مطبوع**، ثم ذيَّل على الأكفانيِّ: شرفُ الدين المقدسيُّ ٦١١هـ، ثم ذيَّل على المقدسيِّ: تلميذُه المنذريُّ ٦٥٦هـ في كتاب سمَّاه: «**التَّكملة لوفياتِ النَّقَلَة**» **وهو مطبوع**، ثم ذيَّل على المنذريِّ: الحُسينيُّ ٦٩٥هـ، ثُمَّ ذيَّل على الحسينيِّ: الدِّمياطيُّ ٧٤٩هـ، ثم ذيَّل على الدِّمياطيِّ: العراقيُّ ٨٠٦هـ، ثم ذيَّل عليه ابنه وليُّ الدين ٨٢٦هـ[(١)].

* ومن أشمل كتب التواريخ المتأخِّرة المعتنية بذكر الوفيات: «تاريخ الإسلام» للإمام الذَّهبي محمد بن أحمد بن عثمان ت ٧٤٨ هـ، وقد طُبع في طبعاتٍ، آخرها في ١٥ مجلدًا، بتحقيق بشَّار عوَّاد معروف.

* **خلاصةُ أنواعِ الانقطاعِ في الإسنادِ من حيث الوضوحِ والخفاءِ:**

قال الحافظُ ابن حجرٍ: «السَّقطُ من الإسنادِ قد يكون واضِحًا يحصلُ الاشتراكُ في معرفته، ككَونِ الرَّاوي ـ مثلًا ـ لم يعاصرْ مَن رَوَى عنه. أو يكون خفيًّا، **فلا يُدركُه إلَّا الأئمَّةُ الحُذَّاقُ المُطَّلعونَ** على طُرُق الحديثِ وعِلَل الأسانيد. **فالأوَّل**: وهو الواضحُ، يُدرَك بعدم التَّلاقي بين الرَّاوي وشيخِه، بكونه لم يُدرِك عَصْرَه، أو أدرَكَه لكن لم يجتمِعَا، وليست له مِنهُ إجازةٌ ولا وِجادةٌ؛ **ومن ثَمَّ احتِيجَ إلى التَّاريخ**؛ لتَضمُّنِه تحرير مواليدِ الرُّواةِ ووفياتِهم، وأوقاتِ طَلَبِهم وارتحالِهم. وقد افتُضِحَ أقوامٌ ادَّعوا الرِّوايةَ عن شيوخٍ ظهَرَ بالتاريخ كَذبُ دعواهُم.. **والقِسمُ الثَّاني: وهو الخَفيُّ**..»[(٢)].

* **مِثالُ الانقطاعِ الوَاضِح**، الذي يظهر لمن لَديهِ أدنَى اشتغال بالحديثِ: المُعضَلُ، والمعلَّقُ، والمُرْسَلُ.

* **ومِثالُ الانقطاعِ الخَفيِّ**، الذي لا يُدرَك إلَّا بالعلمِ الدَّقيقِ المبنيِّ على البحثِ والتَّفتيش: مُرْسَل بعض التَّابعين، والمُرسَل الخفيُّ، والمُدَلَّسُ.

* وسنذكر في مباحث تاليةٍ كلَّ نوعٍ منها على حِدَة إن شاء الله.

---

(١) انظر: «الإعلان بالتوبيخ» (ص١٦٠)، «الرسالة المستطرفة» (ص٢١٢)، «علم الرجال نشأته وتطوُّره» (ص ٢١٩).

(٢) «نزهة النظر» لابن حجر (ص٨٤).

* **الحديثُ المُعْضَل:**

المُعْضَلُ مشتقٌّ من عَضَلَ، فالعين والضاد واللَّام أصلٌ واحدٌ صحيحٌ، **يدلُّ على شِدَّةٍ والتواءٍ في الأمرِ**، ومِن الْبَابِ: الدَّاءُ العُضالُ، والأمرُ المُعْضِلُ، وهو **الشَّديدُ، الذي يُعْيِي إصْلاحُهُ وتَدارُكُهُ**(١)، وأعْضَلْتَهُ إذا صيَّرت أمرَهُ مُعضَلًا، **فكأنَّ المحَدِّث الذي حدَّثَ به على ذلك الوجهِ أعْضَلَهُ فصار مُعضَلًا**(٢).

* **ومعنى الحديث المُعضَلُ**: «أن يكونَ بينَ المُرسِلِ إلى رسُولِ الله ﷺ أكثرُ من رجلٍ»(٣)، فهو لقبٌ لنوعٍ خاصٍّ من المنقطع، فكُلُّ مُعضَلٍ منقطعٌ، وليس كُلُّ منقطعٍ مُعضَلًا، وسمَّاهُ الخطيبُ البغداديُّ في بعض كلامه مُرسَلًا، وذلك على مذهبِ من يُسَمِّي كلَّ ما لا يتَّصلُ مُرسَلًا(٤).

* **وأوَّل من سمَّاه بهذا الاسم**: عليُّ بن المديني، ثم تبعوه على هذه التسمية، كما ذكر الحاكم(٥).

* **تنبيهٌ**: يُطلق بعض الأئمَّة: «المُعْضِلَ» بفتح الضاد أو كسرها، فيما لم يسقط من إسناده شيءٌ، بل لإشكالٍ في معناه، ويعنون به المستغلِقُ الشديدُ(٦). **أي: أنَّه حديثٌ منكر**.

مثالهُ: ما رواه الدولابي في «الكُنى» من طريق خليد بن دعلج عن معاوية بن قرة عن أبيه أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «من حضرته الوفاة فكانت وصيته على كتاب الله كانت كفارة لما نزل به خير زكاته في حياته». ثم قال الدُّولابيُّ: «هذا حديثٌ معضلٌ، يكاد أن يكون باطلًا»(٧).

ومن ألفاظ التجريح التي استعملها الأئمَّة في جرح بعض الرُّواة ومرويَّاتهم بأنَّه: «يروي أشياء معضلة» أو «يروي أو ينفرد بالمعضلات عن الأثبات أو الثقات»، أو «هو معضل الأخبار» ونحو ذلك، **ويقصدون بذلك: أنَّه يروي الأحاديث المنكرات**.

فقد استعمله بهذا المعنى أحمد، والبخاري، وأبو حاتم الرَّازي وابنه، والحاكم، وابن عديٍّ، والدَّارقطني، والخطيب البغدادي، وغيرهم.

وأكثر من استعمل ذلك ابن حبَّان البُستي في كتابه «المجروحين».

---

(١) «مقاييس اللغة» لابن فارس (٤/ ٣٤٥).

(٢) «النكت على كتاب ابن الصلاح» لابن حجر (٢/ ٥٨٠-٥٨١).

(٣) «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص ٣٦).

(٤) «معرفة أنواع علوم الحديث» لابن الصلاح (ص ٦١).

(٥) «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص ٣٦).

(٦) «النكت على كتاب ابن الصلاح» لابن حجر (٢/ ٥٧٩)، «فتح المغيث» للسخاوي (١/ ٢٠١-٢٠٢).

(٧) «الكنى والأسماء» للدولابي (٢/ ٤٨٤).

* **أمثلةٌ على الحديث المُعضَل بالمعنى الاصطلاحيِّ:**

قال الإمامُ الشافعيُّ في «الأم»: «بابُ القولِ عند رؤيةِ البيتِ: أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنَّه ﷺ كان إذا رأى البيت رفعَ يدَيهِ ثم قال: اللَّهم زِدْ هذا البيت تشريفًا وتعظيما..» الحديث.

قال الإمامُ ابنُ الملقِّنِ: «هذا الحديث رواهُ البيهقيُّ من طريق الشافعيِّ أنا سعيد بن سالم عن ابن جريج: «أن النبي ﷺ..» فذكره.. قال البيهقيُّ: هذا منقطعٌ، وقال ابنُ الصَّلاح والنوويُّ: مرسَلٌ مُعضَلٌ»(١).

* **وسببُ كونِه مُعضلًا:** أنَّ ابن جُريج من أتباعِ التابعين، فقد سقط بينه وبين النبيِّ ﷺ راويان على الأقل.

* **مثالٌ آخر:** في الحديث عن الفضل بن الحباب قال: سمعتُ عبد الله بن محمد بن عائشة يقولُ: «لَمَّا قدمَ النبيُّ ﷺ المدينةَ جعل النِّساءُ والصِّبيان والولائِدُ يَقُلْنَ: طَلَعَ البدرُ علينا من ثنيَّاتِ الوداع..» الحديث.

قال الشيخ الألباني: «هذا إسنادٌ ضعيفٌ رجالُه ثقاتٌ، لكنَّه مُعضَلٌ سقط من إسناده ثلاثةُ رواةٍ أو أكثر، فإنَّ ابنَ عائشة هذا من شيوخِ أحمد وقد أرسلَهُ. وبذلك أعلَّه الحافظُ العراقيُّ في تخريج الإحياء..»(٢).

* **من أنواع المُعضلِ: البلاغاتُ:**

ذكر الحافظُ أبو نصر السِّجزيُّ قول الراوي: (بَلَغَني) نحو قول مالكٍ: «بَلَغَني عن أبي هُريرةَ أنَّ رسول الله ﷺ قال: للمملوكِ طعامُه وكسوتُه..» الحديث، ثم قال: «أصحابُ الحديث يسمُّونه المُعضَل»(٣).

* وقد ذكر ابنُ عبد البَرِّ أنَّ جميع بلاغات مالك ونحوها ممَّا لم يسنده: واحدٌ وستون حديثًا، كلُّها مسندةٌ من غير طريق مالكٍ إلَّا أربعة لا تُعرف، ثم جاء الإمامُ ابنُ الصَّلاحِ بعده فوَصَل هذه الأربعة بأسانيده(٤).

* **منزلةُ الحديثِ المُعضَلِ من جهةِ الضَّعف:**

قال الحافظُ الجورقانيُّ: «المُعضَلُ عندنا أسوأُ حالًا مِن المنقطع»(٥).

وتعقَّبه الحافظُ ابنُ حجرٍ فقالَ: «إنَّما يكون المُعضَلُ أسوأُ حالًا من المنقطعِ إذا كان الانقطاعُ في موضعٍ واحدٍ من الإسناد، وأمَّا إذا كان في موضعين أو أكثر، فإنَّه يساوي المُعضَلَ في سُوءِ الحالِ»(٦).

---

(١) «البدر المنير» (٦/ ١٧٢-١٧٣)، ويُنظَر: «التلخيص الحبير» لابن حجر (٢/ ٢٤٢).
(٢) «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» (٢/ ٦٣).
(٣) «معرفة أنواع علوم الحديث» لابن الصلاح (ص ٦١).
(٤) «الرسالة المستطرفة» للكتاني (ص١٥). وقد طُبع كتاب ابن الصَّلاح هذا عدَّة مرات.
(٥) «الأباطيل والمناكير» للجورقاني (١/ ١٣٥).
(٦) «النكت على كتاب ابن الصلاح» (٢/ ٥٨٢).

* **الحديثُ المعلَّق:**

* **معناه:** «ما حُذِف من مبتدأ إسنادِه واحدٌ فأكثر»[1]، كأنَّه من تعليق الطَّلاق؛ لقطع الاتصالِ فيه[2].

* **الفرقُ بين المُعضَلِ والمُعَلَّق:** الفرق بينهما أنَّنا لو عرَّفنا **المعضَلَ** بأنَّه: (ما سقط منه اثنان فصاعدًا) فهو يجتمع مع بعض أنواع المُعَلَّق، أمَّا لو قيَّدنا **المعلَّق** بأنَّه من تصرُّف مصنِّفٍ من أوَّل السَّنَد فهو أعمُّ منه[3].

* **صُورُ المُعَلَّقِ**[4]: للحديث المُعَلَّقِ من جهة المحذوف من إسناده ثلاثُ صُورٍ، هي:

١- **أن يُحذَفَ جميع السَّند،** ويُقال مثلًا: (قال رسول الله ﷺ)، كقول البخاري في «صحيحه»: «وقال النبيُّ ﷺ: ولكن جهاد ونية»[5]. ثم وصَلَه في عدَّة مواضع أخرى من «صحيحه»[6].

٢- **أن يُحذَفَ جميع السَّند إلَّا الصَّحابي، أو إلَّا الصَّحابيَّ والتابعيَّ** معًا، كقول البخاري في «صحيحه»: «وقال أبو الدَّرداء: «أليس فيكم صاحب النَّعلين والطهور والوساد؟»[7]، ثم وصَلَه في موضع آخَر[8].

٣- **أن يُحذَفَ المعلِّقُ مَن حَدَّثه، ويضيفُه إلى مَن فوقَه،** كقول البخاري في «صحيحه»: «وقال سفيانُ مرة: فصعد رسول الله ﷺ على المنبر فقال: ما بالُ أقوامٍ يشترطون شروطًا ليست في كتاب الله..» [9]، ثم وصَلَه في موضع آخَر عن عليِّ بن المديني قال: حدثنا سفيان عن يحيى عن عمرة عن عائشة، الحديث بتمامه[10].

* **أنواعُ صِيَغ التَّعليقِ وأحكام كُلِّ نوعٍ:** ينقسم المُعَلَّقِ من حيث الصِّيغة إلى نوعين، لكلٍّ منهما حكمُه:

١- **الأول:** ما كان بلفظٍ فيه جزمٌ وحُكمٌ به على مَن علَّقه عنه، فهو حُكمٌ بصِحَّته عنه، مثاله: (قال رسولُ الله ﷺ كذا وكذا، قال ابنُ عباس كذا، قال عفَّانُ كذا، روى أبو هريرة كذا)، وما أشبهها.

---

(١) «المنهل الرَّوِيِّ» لابن جماعة (١/ ٤٩).

(٢) «المنهل الرَّوِيِّ» لابن جماعة (١/ ٤٩)، «تدريب الراوي» للسيوطي (١/ ٢٥٠).

(٣) « نزهة النظر» لابن حجر (ص٨٠).

(٤) «نزهة النظر» لابن حجر (ص٨١).

(٥) «صحيح البخاري» (١/ ٢٠) كتاب الإيمان، باب ما جاء إن الأعمال بالنية والحسبة، ولكل امرئ ما نوى.

(٦) من هذه المواضع مثلًا: في كتاب جزاء الصيد، باب لا يحل القتال بمكة (٣/ ١٤)، حديث (١٨٣٤).

(٧) «صحيح البخاري» (١/ ٤٢) كتاب الوضوء، باب من حمل معه الماء لطهوره.

(٨) «صحيح البخاري» (٥/ ٢٨) كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب مناقب عبد الله بن مسعود، حديث (٣٧٦١).

(٩) «صحيح البخاري» (١/ ٩٨) كتاب الصلاة، باب ذكر البيع والشراء على المنبر في المسجد.

(١٠) «صحيح البخاري» (٣/ ١٩٨)، كتاب الشروط، باب المكاتب وما لا يحل من الشروط..، حديث (٢٧٣٥).

٢- الثاني: ما لم يكن في لفظه جَزمٌ وحُكمٌ، مثل: (رُوِي عن رسول الله ﷺ كذا، أو رُوِي عن فلان كذا، أو في الباب عن النبي ﷺ كذا)، فهذا وما أشبهه من الألفاظ ليس في شيءٍ منه حكمٌ منه بصحَّة ذلك عمَّن ذكره عنه؛ لأنَّ مثل هذه العبارات تُستعمل في الحديث الضعيف أيضًا[١].

* **المُعلَّقات في «صحيحِ البُخاريِّ»**: مجموع ما في صحيحِ البُخاريِّ من المُعلَّقات: **ألفٌ وثلاثُ مائةٍ وواحدٌ وأربعون حديثًا (١٣٤١)**، وأكثرها مكرَّرٌ قد أخرجها في صحيحه في موضع آخر. وليس فيه ممَّا لم يُخرِّجه من الأحاديث المرفوعة في «صحيحه» ولو من طريق أخرى إلَّا **(١٦٠) مائة وستُّون حديثًا**[٢].

وقد استوعب الحافظُ ابن حجر وصلَها في كتابٍ سمَّاه: «**تغليقِ التَّعليق**»، وقد طُبع في خمس مجلَّدات.

* **أسبابُ التَّعليقِ في «صحيح البخاري»**[٣]: يُعلِّقُ البخاريُّ الأحاديث في «صحيحه» لأسبابٍ، منها:

١- أن يكونَ الحديث مكرَّرًا. كما في قوله في: «باب الزكاة على الزوج والأيتام في الحِجرِ، قاله أبو سعيد عن النبي ﷺ» هكذا علَّقه[٤]، لأنَّه كان قد أسندَهُ في الباب السابق له[٥]. قال ابن حجر: «قوله: (قاله أبوسعيد) عن النبيِّ ﷺ، يشير إلى حديثه السابق موصولًا في: باب الزكاة على الأقارب»[٦].

٢- وإمَّا لأنَّه أسنَدَ معناهُ في البابِ، ولو من طريقٍ أخرى، فنبَّه عليه بالتَّعليق اختصارًا. كما في قوله في: «باب قول النبيِّ ﷺ: سمُّوا باسمي ولا تكتَنُوا بكنيتي، قالهُ أنسٌ عن النبيِّ ﷺ». هكذا علَّقه، ثم أسندَهُ في نفس الباب من حديث جابرٍ وأبي هُريرة[٧].

٣- وإمَّا ليبيِّن سماع أحد رواتِه من شيخه إذا كانَ موصوفًا بالتدليس. كما في قوله: حدثنا محمد بن يوسف

---

(١) «معرفة أنواع علوم الحديث» لابن الصلاح (ص ٢٤-٢٥)، «فتح الباري» (١/ ١٧).

(٢) كذا أحصاها الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١/ ٤٦٩)، ولكنه قال في (١/ ٤٧٧) إنَّها **(١٥٩)** حديثا!

(٣) «تغليق التعليق» لابن حجر (٢/ ٨).

(٤) «صحيح البخاري» (٢/ ١٢١) كتاب الزكاة، باب الزكاة على الزوج والأيتام في الحجر.

(٥) «صحيح البخاري (٢/ ١٢٠) كتاب الزكاة، باب الزكاة على الأقارب: حديث (١٤٦٢) قال: حدثنا ابن أبي مريم أخبرنا محمد بن جعفر قال: أخبرني زيد هو ابن أسلم عن عياض بن عبد الله عن أبي سعيد الخدري: خرج رسول الله ﷺ في أضحى أو فطر إلى المصلى، وفيه: «فزعم ابن مسعود: أنَّه وولده أحق من تصدَّقتُ به عليهم، فقال النبيُّ ﷺ: «صدق ابن مسعود! زوجك وولدك أحقُّ من تصدَّقت به عليهم».

(٦) «فتح الباري» لابن حجر (٣/ ٣٢٨).

(٧) «صحيح البخاري» (٨/ ٤٢)، كتاب الأدب.

قال: حدثنا سفيان عن حميد عن أنس بن مالك قال: «بَزَقَ النبيُّ ﷺ في ثوبه». قال أبو عبد الله: طَوَّلَهُ ابنُ أبي مريم قال: أخبرنا يحيى بن أيوب حدَّثني حميد **قال: سمعتُ** أنسًا عن النبيِّ ﷺ[(١)].

قال الحافظ ابن حجر: «أفادت روايته تصريح حميدٍ بالسماع له من أنسٍ خلافًا لما روى يحيى القطان عن حماد بن سلمة أنَّه قال: حديث حميدٍ عن أنسٍ في البزاق إنَّما سمعه من ثابت عن أبي نضرة؛ فظهر أنَّ حميدًا لم يدلِّس فيه»[(٢)].

٤- وإمَّا لأنَّه موقوفٌ؛ لأنَّ الموقوف ليس مِن موضوعِ الكتاب.

٥- وإمَّا لأنَّ في رواتِه مَن لم يبلُغْ درجةَ الضَّبط والإتقان، أو هو ثقةٌ في نفسه فلا يرتقي إلى شرطِه.

* وإنْ علَّقه بصيغة التَّمريض فهو مُشْعِرٍ بضعفِه عنده إلى مَن عَلَّقَه عنه، لكن رُبَّما كان ضعفُه خفيفًا، حتى رُبَّما صَحَّحَه غيرُه، إمَّا لعدم اطِّلاعه على عِلَّته، أو لأنَّها عِلَّة لا تُعَدُّ عند من صَحَّح الحديث قادحةً.

*** أنواعُ مُعلَّقات البُخاريِّ التي علَّقها ولم يصلها في «صحيحه» من جهة حُكمها:**

ما لم يورده البخاريُّ من المعلَّقات في موضعٍ آخَر من صحيحِه أنواع: فمنه ما هو **صحيحٌ** ليس على شرطِه، ومنه ما هو **حَسَنٌ**، ومنه ما هو **ضعيفٌ** فردٌ إلَّا أنَّ العمل عليه، ومنه ما هو **ضعيفٌ** فَردٌ **لا جابر له**.

فمِثالُ الأول: وهو معلَّقٌ صحيحٌ، قوله في كتاب الصَّلاة: «ويُذكَرُ عن عبدالله بن السائب قال: قرأ النبيُّ ﷺ (المؤمنون) في صلاة الصُّبح، حتى إذا جاء ذكر موسى وهارون، أو ذكر عيسى، أخذته سعلةٌ فركع».

وهو حديثٌ صحيحٌ على شرط مسلم، فقد أخرجه في «صحيحه»؛ إلَّا أنَّ البخاري لم يخرِّج لبعض رواته.

ومثالُ الثاني: وهو معلَّقٌ حَسَنٌ، قوله في كتاب البيوع: «ويُذكَرُ عن عثمان بن عفان رضي الله عنه أنَّ النبي ﷺ قال له: إذا بِعْتَ فكِلْ وإذا ابتَعْتَ فاكْتَلْ». وهو حديثٌ حَسَنٌ، لِما عَضَدَه.

ومثالُ الثالث: وهو ضعيفٌ لا عاضِدَ له، إلَّا أنه على وفق العمل قولُه في كتاب الوصايا: «ويُذكَرُ عن النبي ﷺ أنَّه قَضَى بالدَّين قبلَ الوصية». فقد رواهُ الترمذيُّ واستغربه، ثم حَكَى الإجماع على القول به.

ومثالُ الرَّابع: وهو ضعيفٌ لا عاضد له، وهو في صحيحه قليل جدًّا، ويتعقَّبُه المصنِّف بالتَّضعيف، بخلاف ما قبله، فمن أمثلته قوله في كتاب الصلاة: «ويُذكَرُ عن أبي هريرة رفَعَهُ: لا يتطوَّعُ الإمام في مكانه، ولم يصِحَّ». فقد أخرجه أبو داود، وفي إسناده ضعيفٌ، ومجهول، ثم قد اختُلِفَ في إسناده[(٣)].

---

(١) «صحيح البخاري» (١/ ٥٧) كتاب الوضوء، باب البزاق والمخاط ونحوه في الثوب، حديث (٢٤١).

(٢) «فتح الباري» لابن حجر (١/ ٣٥٣).

(٣) يُنظَر: «فتح الباري» لابن حجر (١/ ١٨-١٩).

*** خلاصةُ القولِ في حُكم المراسيل**[1]:

تتفاوت درجات المراسيل عند أئمَّة الحديث لأسباب عديدة.

عن ابن سيرين قال: «كان ههنا ثلاثة يصدقون كُلَّ من حدثهم: وذكر الحسن، وأبا العالية، ورجلًا آخر»، وعنه قال: «لا تحدِّثني عن الحسن، ولا عن أبي العالية، فإنَّهما لا يباليان عمَّن أخذا الحديثَ».

وقال الإمام أحمد في روايةٍ عنه: «مرسلاتُ سعيد بن المسيِّب أصحُّ المرسلات، ومرسلاتُ إبراهيم لا بأس بها، وليس في المرسلات أضعفُ من مراسيل الحسن وعطاء بن أبي رباح، فإنَّهما يأخذان عن كُلِّ».

قال الإمام أبو داود السجستاني: «قد كان يحتج بها [أي: المراسيل] العُلماءُ فيما مضى، مثل سفيان الثوري، ومالك بن أنس، والأوزاعي، حتى جاء الشافعي فتكلَّم فيه، وتابعه على ذلك أحمد بن حنبل وغيره، فإن لم يكن مُسنَدٌ ضد المراسيل، ولم يُوجَد مُسنَدٌ فالمراسيل يُحتَجُّ بها، وليس هو مثلُ المُتَّصِل في القُوَّة».

ونقل الإمامُ الترمذيُّ عن يحيى القطَّان أنَّ **بعضَ المرسلات أضعفُ من بعضٍ**، ومضمونُ ما ذكره عنه تضعيفُ مرسلاتِ عطاء، وأبي إسحاق السبيعي، والأعمش، وإبراهيم التيمي، ويحيى بن أبي كثير، والثوريِّ، وابن عيينة. وأنَّ مرسلات مجاهدٍ، وطاووس، وسعيد بن المسيب، ومالك، **أحبُّ إليه منها**.

وأشار إلى عِلَّة ذلك بأنَّ عطاء بن أبي رباح كان يأخذُ عن كُلِّ ضَربٍ، يعني أنَّه كان يأخذ عن الضُّعفاء، ولا ينتقي الرِّجال، وهذه العِلَّة مُطَّردةٌ في أبي إسحاق، والأعمش، وبقيَّة المذكورين آنفًا؛ فإنَّه عُرِف منهم الرواية عن الضعفاء أيضًا. وأمَّا مجاهد، وطاووس، وسعيد بن المسيب، ومالك، فأكثر تحرِّيًا في رواياتهم، وانتقادًا لمن يروون عنه، مع أنَّ القطَّان صرَّح بأنَّ الكُلَّ ضعيفٌ.

* فكلام الأئمَّة كالقطَّان وغيره في **تفاوت مراتب المراسيل يدورُ على أربعة أسباب**:

أحدُها: من عُرِف روايته عن الضُّعفاء ضُعِّف مُرسَلُه، بخلاف غيره.

الثاني: من عُرِف له إسنادٌ صحيح إلى مَن أرسل عنه فإرساله خيرٌ ممَّن لم يُعرَف له ذلك. وهذا معنى فيما نُقِل عنه: «مجاهدٌ عن عليٍّ ليس به بأس، قد أسند عن ابنِ أبي ليلى عن عليٍّ».

الثالث: من قَوِيَ حفظُه، فيحفظ كلَّ ما يسمعه، ويثبتُ في قلبه، ويكون فيه ما لا يجوز الاعتماد عليه، بخلاف من لم يكن له قوة الحفظ.

---

(١) هذه الخلاصة غالبها مختصرٌ من كلام ابن رجب في «شرح علل الترمذي» (١/ ٢٧٨-٣٢٠).

الرابع: من كان من الحفَّاظ، فإذا روى عن ثقةٍ لا يكاد يترك اسمه، بل يسمِّيه، فإذا تركَ اسم الرَّاوي دَلَّ إبهامُه على أنَّه غير مرضيٍّ، وقد كان يفعل ذلك الثوري وغيره كثيرًا، يكنُّون عن الضعيف ولا يسمُّونه، بل يقولون: «عن رجل». وهذا معنى قول القطَّان: «مرسل الزهري شرٌّ من مُرسَل غيره، لأنَّه حافظٌ، وكُلَّما يقدر أن يُسَمِّي سَمَّى، وإنَّما يترك مَن لا يستجيز أن يسمِّيه».

* **ولا تنافي بين كلامِ أئمَّةِ الحديثِ وكلامِ الفُقهاءِ المحتجِّين بالمراسيلِ**؛ لأنَّ الحُفَّاظ إنَّما يريدونَ عدم صِحَّة الحديث المُعيَّن على طريقتهم إذا كان مُرسَلًا؛ لانقطاعِه وعدم اتِّصال إسنادِه إلى النبيِّ ﷺ.

وأمَّا الفقهاءُ فمقصودُهم صحَّةُ المعنى الذي دلَّ عليه. ولكن إذا اعتَضَدَ ذلك المرسَلَ قرائنُ تدلُّ على أنَّ له أصلاً قوِيَ الظنُّ بصِحَّة ما دلَّ عليه، فاحتُجَّ به مع ما احتفَّ به من القرائن.

وهذا هو التحقيق في الاحتجاج بالمُرسلِ عند الأئمَّة كالشافعيِّ وأحمد وغيرهما، مع أنَّ في كلام الشافعي ما يقتضي صِحَّة المُرسَل حينئذٍ.

ومثلُه كلام ابن المدينيِّ وغيره؛ فقد قال ابنُ المدينيِّ في حديثٍ يرويه أبو عبيدةَ بنِ عبدالله بن مسعودٍ عن أبيه: «هو منقطعٌ، وهو حديثٌ ثبتٌ»، وكذا قال الترمذيُّ في عدد من الأحاديث: «هذا حديثٌ حسنٌ، وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه»، وزاد في موضعٍ: «والعَملُ على هذا عند أهلِ العلم»، وقال النسائيُّ عقب حديثٍ: «أبو عبيدة لم يسمع من أبيه، والحديثُ جيِّدٌ».

وقال النسائيُّ أيضًا عقب حديثٍ من رواية عبدالجبَّار بن وائلٍ عن أبيه: «عبدالجبار بن وائل لم يسمع من أبيه، والحديث في نفسه صحيحٌ».

قال يعقوب بن شيبة: «إنَّما استجازَ أن يُدخِلوا حديث أبي عبيدةَ عن أبيه في المسند ـ يعني: في الحديث المتَّصل ـ لمعرفة أبي عبيدة بحديثِ أبيه وصِحَّتها، وأنَّه لم يأتِ فيها بحديثٍ مُنكَرٍ».

وقال الحافظ ابن رجب: «أبوعبيدة لم يسمع من أبيه، لكن رواياته عنه صحيحة»[1]، وقال أيضًا: «وأبوعبيدة وإن لم يسمع من أبيه، إلَّا أنَّ أحاديثه عنه صحيحة، تلقَّاها عن أهل بيتِه الثِّقات العارفين بحديثِ أبيه، قاله ابن المديني وغيره»[2].

---

(١) «فتح الباري» لابن رجب (٧/ ١٧٤).

(٢) «فتح الباري» لابن رجب (٧/ ٣٤٢).

وقال الشيخ الألبانيُّ عن حديثٍ: «**إسنادُه حسنٌ... وقد يقول قائلٌ**: إنَّه مرسلٌ منقطعٌ بين إبراهيم وابن مسعود فكيف تحسُّن إسناده؟ **فأقول**: نعم، ولكن جماعةٌ من الأئمَّة صحَّحوا مراسيله، وخصَّ البيهقيُّ ذلك بما أرسله عن ابنِ مسعودٍ... لقول الأعمش: قلتُ لإبراهيم: أسند لي عن ابن مسعود، فقال إبراهيم: إذا حدَّثتُكم عن رجلٍ عن عبد الله فهو الذي سمعتُ، وإذا قلتُ: (قال عبدالله)، فهو عن غير واحدٍ عن عبد الله. فهذا صريحٌ في أنَّ ما أرسله عن ابنِ مسعودٍ يكون بينه وبين ابنِ مسعودٍ أكثر من واحد، وهم وإن كانوا مجهولين، **فجهالتهم مُغتفَرَةٌ، لأنَّهم جمعٌ من جهة، ومن التابعين، بل وربَّما من كبارهم من جهةٍ أخرى**»[1].

* **وخلاصةُ كلام الأئمَّة**: أنَّ الحديث المرسَلَ يكونُ صحيحًا ويُقبَل **بشُروطٍ في المُرْسِل والمُرسَل**:

* **أمَّا الشروط في المُرْسِل فهي ثلاثةٌ**:

أحدها: أن لا يُعرَف له روايةٌ عن غير مقبولِ الرواية؛ من مجهولٍ أو مجروحٍ.

وثانيها: أن لا يكونَ ممَّن يخالِفُ الحُفَّاظ إذا أسندَ الحديث فيما أسنَدَهُ.

وثالثها: أن يكونَ من كبار التَّابعين، فإنَّهم لا يروونَ غالبًا إلَّا عن صحابيٍّ أو تابعيٍّ كبير، وأمَّا غيرُهُم من صِغار التَّابعين ومن بَعدَهم فيتوسَّعُون في الرواية عمَّن لا تُقبَلُ روايته، ولأنَّ كبار التَّابعين كانت الصِّحَّةُ غالبةً على أحاديثهم في وقتهم، ثمَّ كثر بعدَهُم الكذبُ وانتشرت الأحاديثُ الموضوعة.

* **وأمَّا الشروط في الخَبر المُرسَل**، فيُشترَطُ أن يَعضِدَه ما يدُلُّ على صِحَّته، **والعاضِد له أشياء**:

أحدُها: أن يُسنِدَه الحفَّاظ المأمونونَ من وجهٍ آخر عن النبيِّ ﷺ بمعنى ذلك المرسَل، فيكون دليلًا على صِحَّة المُرسِل، وأنَّ الذي أرسَل عنه كان ثقةً. وهو أقوى هذه المقويَّات.

والثاني: أن يُوجَد مُرسَلٌ آخر موافقٌ له، عن عالمٍ يروي عن غير من يروي عنه المُرسِلُ الأوَّل فيكون ذلك دليلاً على تعدُّد مخرَجِه، وأنَّ له أصلًا، بخلاف ما إذا كان المرسِلُ الثاني لا يروي إلَّا عمَّن يروي عنه الأول.

والثالث: أن لا يوجد شيءٌ مرفوعٌ يوافِقُه مُسندًا أو مُرسَلًا، لكن يوجد ما يوافِقُه من كلام بعض الصَّحابة، فيدلُّ على أنَّ للمُرسَل أصلًا صحيحًا أيضًا؛ لأنَّ الظاهر أنَّ الصحابيَّ إنَّما أخذه عن النبيِّ ﷺ.

والرَّابع: أن لا يجد للمُرسَلِ ما يوافِقُه، لا مُسندًا ولا مرسَلًا ولا قولَ صحابيٍّ، لكنَّه يوجدُ عامة أهل العلم على القول به، فإنَّه يدلُّ على أنَّ له أصلًا، وأنَّهم مُسنِدُون في قولهم إلى ذلك الأصل.

* **فإذا وُجِدت هذه الشروط دلَّت على صِحته وأنَّه له أصلًا واحتُجَّ به، ولكنَّه دُونَ المتَّصل في الحُجَّة**.

---

(١) «السلسلة الصحيحة» ضمن حديث (٢٢٥١).

* **الحديثُ المُدَلَّسُ، والتَّدليسُ والمدلِّسون:**

لكي يتحقَّق الباحث من اتصال السَّند فإنَّه يلزمُه الحذر من سقطٍ يقع بسبب تدليس المدلِّسين؛ فإنَّ الثقة قد يدلِّسُ تدليسًا يُسقِطُ فيه راويًا ضعيفًا وربَّما كذَّابًا.

فهذا عطيَّةُ بن سعدٍ العوفيُّ سمع من أبي سعيد الخدري أحاديث، فلمَّا مات جالسَ محمد بن السَّائب الكلبيَّ (وهو متَّهمٌ بالوضع)، فإذا قال الكلبيُّ: قال رسول الله ﷺ حفظه، وكنَّاه أبا سعيد وروَى عنه، فإذا قيل له: مَن حدَّثك بهذا؟ يقول: «حدَّثني أبو سعيد»، فيتوَهَّمُون أنَّه الخُدريَّ، وإنَّما أراد به الكَلبيَّ[(١)]! قال أبو خالد الأحمر: قال لي الكلبيُّ: قال لي عطيَّةُ: كنَّيتُكَ بأبي سعيدٍ، فأنا أقول: حدَّثني أبو سعيد[(٢)].

وهذا خارجة بن مصعب بن خارجة متروك الحديث، وكان يدلِّس عن الكذَّابين[(٣)].

* **معنى التَّدليسِ في اللُّغة:** التَّدليسُ مشتقٌّ من «**دَلَسَ**»، وهو كما قال ابن فارس: «أصلٌ يدلُّ على **سترٍ وظُلمةٍ**، فالدَّلَسُ دَلَسُ الظَّلام، ومنه قولهم: لا يُدالِسُ، أي لا يُخادِع، ومنه التَّدْليس في البيعِ، وهو أن يبيعَه من غير إبانةٍ عن عَيبِه، فكأنَّه خادَعَه وأتاهُ به في ظلامٍ»[(٤)].

وإنَّما سُمِّي الحديثُ المُدلَّسُ بهذا الاسم: لكونِ الرَّاوي الذي دلَّس إسنادَهُ لم يُسَمِّ مَن حَدَّثَهُ، وأَوهَمَ سماعَهُ للحَديثِ مِمَّن لم يُحَدِّثْهُ بِهِ[(٥)].

* **وأمَّا معناهُ اصطلاحًا** فبحسبِ نوعِهِ، وسيأتي بيانُ كُلِّ نوعٍ على حدة.

* **تفاوتُ التَّدليس كثرةً وقِلَّةً بحَسبِ البُلدانِ:**

ذكر الحاكم أنَّ المدلِّسين يتفاوتون من حيث الإقلال والإكثار في التدليس بحسب بلدانهم.

وأنَّ أكثر المحدِّثين تدليسًا هم أهل الكوفة، ونفرٌ يسير من أهل البصرة. بل قال يزيدُ بن هارون: «قدِمتُ الكوفة فما رأيتُ بها أحدًا إلَّا وهو يدلِّسُ، إلَّا مِسعر بن كِدَام وشريكًا[(٦)]!

---

(١) «المجروحين» لابن حبان (٢/ ١٦٧).

(٢) «المجروحين» لابن حبان (٢/ ٧٨).

(٣) «تقريب التهذيب» لابن حجر (ص ١٨٦) رقم (١٦١٢).

(٤) «مقاييس اللغة» (٢ / ٢٩٦). «نزهة النظر» لابن حجر (ص٨٥).

(٥) «نزهة النظر» لابن حجر (ص٨٥).

(٦) «الكفاية» للخطيب (ص ٣٦١).

وذكر الحاكم أيضًا أنَّ أهل الحجاز والحرمين، ومصر، وخراسان، وأصبهان، وبلاد فارس، وما وراء النهر، ليس التدليس من مذهبهم، ولا يُعلَمُ أحدٌ من أئمَّتهم دلَّس. وأمَّا بغداد، فلا يُعلَمُ أحدٌ من أئمَّتهم دلَّس إلَّا الباغندي[1].

*** ذمُّ التَّدليسِ والمدلِّسين:**

كثر ذمُّ التدليس عند الأئمَّة؛ لما له من أثرٍ بالغٍ في التعمية عن عِلل الأسانيد، والإيهام باتِّصالها وصِحَّتها.

وقال شعبة: «التدليسُ أخو الكذبِ»، وقال أيضًا: «التَّدليسُ في الحديث أشدُّ من الزنا، ولأن أسقُطَ من السماء أحبُّ إليَّ من أن أدلِّس»، وقال: «لأَنْ أزني أحبُّ إليَّ من أن أدلِّسَ».

قال الإمام ابنُ الصلاح: «وهذا من شعبة إفراطٌ محمولٌ على المبالغة في الزَّجر عنه والتنفير»[2].

وقال وكيع بن الجرَّاح: «لا يحِلُّ تدليس الثوب فكيف يحِلُّ تدليس الحديث؟!»[3].

وقال عبد الوارث بن سعيد: «التدليسُ ذُلٌّ»، وقال سليمان بن داود المنقري: التَّدليس والغشُّ والغرور والخِداع والكذب يُحشر يومَ تُبلَى السَّرائرُ في نَفاذٍ واحد[4]! وقال حماد بن زيد: «المدلِّسُ متشبِّعٌ بما لم يُعطَ»[5]، وذكر لعبد الله بن المبارك رجلٌ ممَّن كان يدلِّسُ، فقال فيه قولًا شديدًا، وأنشد فيه:

دلَّسَ للناسِ أحاديثه *** واللهُ لا يقبل تدليسا![6]

* قال الحافظ ابن رجبٍ: التدليس مكروه عند الأكثرين؛ لما فيه من الإيهام، وهو عن الكذَّابين أشدُّ. وقد صرَّح طائفة من العلماء: منهم مسلمٌ في مقدمة كتابه بأنَّ مَن روى عن غير ثقةٍ وهو يعرف حاله ولم يبيِّن ذلك إلَّا لمن لا يعرفه أنَّه يكون آثماً بذلك، يريدون أنَّه فعلٌ محرَّم، فإسقاط من ليس بثقةٍ من الحديث أقبحُ من الرواية عنه من غير تبيين حاله.

---

(١) «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص ١١١).

(٢) «معرفة أنواع علوم الحديث» لابن الصلاح (ص ٧٥).

(٣) «الكفاية» للخطيب (ص ٣٥٥-٣٥٦).

(٤) «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص ١٠٣).

(٥) «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص ١٠٣)، «الكفاية» للخطيب (ص ٣٥٦).

(٦) «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص ١٠٣).

ورخَّص في التدليس طائفة، قال يعقوب بن شيبة: «من رخَّص فيه فإنَّما رخَّص فيه عن ثقةٍ سمع منه، وأمَّا من دلَّس عمَّن لم يسمع منه فلم يرخَّص فيه، وكذا إذا دلَّس عن غير ثقة».

كذا قال يعقوب: وقد كان الثوري وغيره يدلِّسون عمن لم يسمعوا منه أيضاً، فلا يصح ما ذكره يعقوب.

وقول الشافعيِّ: إنَّ التدليس لم بكذبٍ يُرَدُّ به حديث صاحبه كله، فهذا أيضاً قول أحمد وغيره من الأئمة، لأنَّ قول من سمع منه المدلِّس: (عن فلانٍ) ليس بكذبٍ منه، وإنَّما فيه كتمانُ من سمع منه عن فلان، وحكي الخطيب هذا القول عن كثير من العلماء. وقال أحمد في التدليس: أكرهه، قيل له: قال شعبة: هو كذبٌ؟ قال أحمد: لا، قد دلَّس قومٌ ونحن نروي عنهم.

وقال يحيى بن معين: كان الأعمش يرسل، فقيل له: إن بعض الناس قال: من أرسل لا يحتج بحديثه! فقال: الثوري إذًا لا يحتج بحديثه، وقد كان يدلِّس؟! إنما سفيان أمير المؤمنين في الحديث.

وعن بعضهم أنَّه كذبٌ يرد به حديث صاحبه، وممن قال إنه كذب: حماد بن زيد، وأبو أسامة، وهذا في التدليس عن غير الثقات ظاهر(١).

*** أقسامُ التَّدليسُ:**

بلغ اهتمام أئمَّة الحديث بالتدليس أنَّهم تتبَّعوا أساليبه، وقسَّمُوه بحسب أنواعه، حتى قسَّمَه أبوعبدالله الحاكم النيسابوريُّ (ت ٤٠٥ هـ) إلى ستَّة أقسامٍ.

قال رحمه الله: «**التدليس عندنا على ستة أجناس..**»، **ثم ذكرها فقال: فمن المدلِّسين**: من دلَّس عن الثقات الذين هم في الثقة مثل المحدِّث أو فوقه أو دونه، إلا أنَّهم لم يُخرجُوا مِن عداد الذين يُقبل أخبارهم..

والثاني: قومٌ يدلِّسون الحديث فيقولون: قال فلانٌ، فإذا وقع إليهم من ينقِّر سماعاتهم، ويلِحُّ ويراجعهم، ذكروا فيه سماعاتهم..

والثالثُ: قوم دلَّسوا على أقوام مجهولين لا يُدرى مَن هُم ومِن أين هُم..

والرابعُ: من المدلِّسين قوم دلَّسوا أحاديث رَووها عن المجروحين فغيَّروا أساميهم وكُناهم، كي لا يُعرفوا..

والخامسُ: من المدلِّسين قوم دلَّسوا عن قومٍ سمعوا منهم الكثير، وربَّما فاتهم الشيء عنهم، فيدلِّسونه..

والسادسُ: قومٌ رووا عن شيوخ لم يروهم قطُّ، ولم يسمعوا منهم، إنَّما قالوا: قال فلان: فحمل ذلك عنهم

---

(١) «شرح عِلَل الترمذي» لابن رجب (٢/ ٥٨٤-٥٨٥).

على السماع، وليس عندهم عنهم سماع عالٍ ولا نازل.. **انتهى مختصرًا**[1].

قال الحافظ البُلقينيُّ: «الأقسام الستة التي ذكرها داخلة تحت القسمين السابقين، فالقسم الأول والثاني والثالث والخامس والسادس داخلة تحت القسم الأول، والرابع عينُ القسم الثاني، أي تدليس الشيوخ وما عده العراقي قسمًا ثالثًا، وهو تدليس التسوية داخل تحت القسم الأول وهو تدليس الإسناد»[2].

* وقسَّمَه كثيرٌ من المتأخِّرين أقسامًا غير هذه، حتى أوصلها بعضهم إلى أنواعٍ كثيرةٍ، كتدليس التسوية والقطع والعطف، وعند التحقيق والتأمُّل فإنَّها تندرج تحت نوعين.

وهو الذي عليه أكثر المتقدِّمين من المصنِّفين في «مصطلح الحديث» تقسيمه إلى قسمين:

١- تدليسُ إسنادٍ.

٢- تدليسُ شيوخٍ.

* **أمَّا تدليس الإسناد**: فهو أن يروي عمَّن لقيه ما لم يسمع منه؛ موهِمًا أنَّه سَمِعَه منه، أو عمَّن عاصَرَهُ ولم يَلْقَه؛ مُوهِمًا أنَّه قد لقيه وسمِعَه منه، ثم قد يكون بينهما واحدٌ أو أكثر. ومثل هذا يقول في حديثه: (قال فلان) أو (عن فلان) ونحو ذلك.

* **مثالُه**: عن عليِّ بن خَشرمٍ قال: كُنَّا عند ابن عيينة فقال: الزُّهري، فقيلَ له: حَدَّثكم الزُّهريُّ؟ فسكت، ثم قال: الزُّهري، فقيل له: سمعته من الزهريِّ؟ فقال: «لا! لم أسمعه من الزُّهريِّ، ولا ممَّن سمِعَه من الزهريِّ، حدَّثني عبد الرزاق عن معمر عن الزهري».

* **وأمَّا القسم الثاني: تدليس الشيوخ**، فهو: أن يروي عن شيخٍ حديثًا سَمِعَه منه، فيسمِّيه أو يكنِّيهِ، أو ينسِبُه، أو يصِفُه بما لا يُعرَفُ به، كي لا يعرف.

* **مثاله**: أنَّ أبا بكر بن مجاهد: روى عن أبي بكر عبدالله بن أبي داود السجستاني فقال: «حدثنا عبدالله بن أبي عبد الله»، وروى عن أبي بكر محمد بن الحسن النقاش، فقال: «حدثنا محمد بن سند»، نَسَبَه إلى جدٍّ لهُ[3].

وهذا التقسيم الثنائيُّ الذي ذكره ابنُ الصلاح هو تقسيم النوويِّ، وابن كثير، والطِّيبي، وابن حجر، والسخاويِّ، وغيرهم.

---

(١) «معرفة علوم الحديث» (ص ١٠٣-١١١).

(٢) «محاسن الاصطلاح» (١٦٨).

(٣) «معرفة أنواع علوم الحديث» لابن الصلاح (ص ٧٣-٧٤).

*** طبقاتُ المُدلِّسينَ من حيث قبول حديثهم وردُّهُ:**

قسَّم الحافظ ابن حجر رحمه الله المدلِّسين في كتابه: «تعريف أهل التقديس» إلى **خمس طبقات**، لخَّصها واستمدَّها كما ذكر من «جامع التحصيل» للعلائي، وزاد زيادات كثيرة في الأسماء تُعرَفُ بالتأمُّل، وبلغ مجموع هؤلاء المدلِّسين ١٧٧ راويًا، فقد ذكر الحافظ ابن حجر ١٥٢ مدلِّسًا، وزاد محقِّق الكتاب ٢٢ مدلِّسًا، فصار المجموع ١٧٤ مدلِّسًا.

* وقد يُخالَف ابن حجرٍ في نقله كلام من عدَّ بعض من ذكرهم في هذه الطبقات من المدلِّسين، حيث عدُّوا مالكًا والبخاريَّ ومسلمًا ونحوهم من المدلِّسين!

*** ومراتب هؤلاء المدلِّسين على النحو التالي:**

الأولى: من لم يُوصَف بذلك إلَّا نادرًا، **كيحيى بن سعيد الأنصاري**. وذكر فيها **٣٣** راويًا.

الثانية: من احتمل الأئمَّة تدليسه، وأخرجوا له في الصَّحيح؛ لإمامته وقلَّة تدليسه في جنب ما روى، **كالثوري**، أو كان لا يُدلِّس إلَّا عن ثقةٍ، **كابن عيينة**. وذكر فيها **٣٤** راويًا.

الثالثة: من أكثر من التدليس، فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرَّحوا فيه بالسماع، ومنهم من ردَّ حديثهم مطلقًا، ومنهم من قبلهم، **كأبي الزبير المكي**. وذكر فيها **٥٠** راويًا.

الرَّابعة: من اتفق على أنَّه لا يُحتجُّ بشيءٍ من حديثهم إلَّا بما صرَّحوا فيه بالسماع؛ لكثرة تدليسهم على الضعفاء والمجاهيل؛ **كبقية بن الوليد**. وذكر فيها **١٢** راويًا.

الخامسة: من ضُعِّف بأمرٍ آخر سوى التدليس، فحديثهم مردودٌ ولو صرَّحوا بالسماع إلَّا أن يُوثَّق من كان ضعفه يسيرًا، **كابن لهيعة**[1]. وذكر فيها **٣٣** راويًا.

---

(١) «تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس» لابن حجر (ص ١٣-١٤).